

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21  
Email: oau-ews@telecom.net.et

---

**PSC/PR/2(XXVIII)**

الأصل: إنجليزي

مجلس السلم والأمن  
الاجتماع الثامن والعشرون  
28 أبريل 2005  
أديس أبابا، إثيوبيا

تقرير رئيس المفوضية  
عن الوضع في منطقة دار فور، السودان

## تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في منطقة دار فور، السودان

### أولا - مقدمة

1. يتناول هذا التقرير التطورات السياسية والأمنية والعسكرية والإنسانية وكذلك التطورات الخاصة بحقوق الإنسان في دار فور منذ تقرير [PSC/AHG/4(XXIII)] إلى الاجتماع الثالث والعشرين لمجلس السلم والأمن المنعقد في 10 يناير بليرفيل، الجابون. كما يتناول التقرير التطورات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع بين حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في 9 يناير 2005 بنيروبي، كينيا.
2. يتضمن التقرير اقتراحات خاصة بتعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، وفقا للمقرر الصادر عن الاجتماع السابع عشر لمجلس السلم والأمن المنعقد في 20 أكتوبر 2004 والذي كان قد طلب من المفوضية رفع تقارير منتظمة بشأن الوضع في دار فور وعمليات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بهدف رفع اقتراحات أخرى ترمي إلى تعزيز فعاليتها الميدانية.

### ثانيا - وضع محادثات السلام السودانية

3. سينتذكر المجلس بأن الجولة الرابعة لمحادثات السلام السودانية حول دار فور المنعقدة في الفترة من 11 إلى 21 ديسمبر 2004 بأبوجا كانت مخصصة، بشكل أساسي، لوضع اللمسات الأخيرة على إعلان السلام الذي كان قد نوقش خلال الجولة الثالثة في أكتوبر - نوفمبر 2004. ويركز إعلان السلام على المبادئ العامة التي يجب أن تستند إليها المداولات القادمة بين الأطراف السودانية وتشكل أساسا لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع في دار فور. إلا أن المحادثات لم تجر وفقا لما كان مقررا، ذلك أنه، في أعقاب الهجمة العسكرية التي نفذتها حكومة السودان في 8 ديسمبر 2004 وأعلنت أنها تهدف إلى رفع الحواجز التي كانت حركة/جيش تحرير السودان قد ووضعتها على الطرق، قررت الحركتان وهما حركة العدالة والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان تعليق مشاركتها حتى تقوم الحكومة بوضع حد لهجمتها العسكرية وسحب قواتها إلى مواقعها الأصلية. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة حركة/جيش تحرير السودان التي شاركت في المفاوضات السابقة لم تحضر الجولة الرابعة. وبالرغم من التصريحات القوية والجهود المتفاوض عليها لرئيس الاتحاد الإفريقي ورئيس المفوضية، فلم يتم إحراز تقدم يذكر خلال هذه الجولة.
4. نشرت الأطراف، في ختام الجولة، بيانا مشتركا أكدت فيها مجددا التزامها بإيجاد حل سلمي ومتفاوض عليه للنزاع في دار فور. وفي هذا الصدد، أخذت من الالتزامات على الصعيدين الأمني والعسكري بهدف تهيئة البيئة المناسبة للاستئناف للمفاوضات. وقد أكدت مجددا حكومة السودان التزامها بوضع حد لعملياتها العسكرية

في دار فور وسحب قواتها إلى مواقعها الأولية، وفقا لما تم التأكد منه والاتفاق عليه من قبل اللجنة المشتركة المنصوص عليها في الاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار الموقع في 8 أبريل 2004. ومن جانبها، التزمت حركة العدالة والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان بوقف كافة الهجمات ضد الأنشطة الإنسانية والتجارية ومنع قواتهما من تنفيذ هجمات ضد البنى التحتية الحكومية، بما فيها مراكز الشرطة إضافة إلى سحب قواتهما إلى مواقعها الأصلية، وفقا لم تم التأكد منه والاتفاق عليه من قبل اللجنة المشتركة.

5. وفي ظل هذه الخلفية، كان الاجتماع الثالث والعشرين لمجلس السلم والأمن الذي أكد على أنه لن يتم إيجاد تسوية دائمة للنزاع في دار فور إلا بواسطة الوسائل السياسية والسلمية قد حث الأطراف على انتهاج طريق الحوار مجددا. وفي هذا الصدد، طلب المجلس استئناف مفاوضات السلام في أبوجا في بداية فبراير وحث الحركات على أن تكون ممثلة فيها من جانب أبرز قادتها.

6. ومن جانبها، اعتمدت الدورة السادسة العادية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقدة يومي 30 و31 يناير 2005 المقرر Assembly/AU/DEC.68(VI) الذي أكدت فيه مجددا ضرورة الاستعداد، على الفور وبشكل مناسب، لاستئناف مفاوضات السلام السودانية حول دار فور. ومن جهة أخرى، حثت الدورة الأطراف على أن تكون ممثلة في هذه المفاوضات من جانب أبرز قادتها وبدون شروط مسبقة. كما أيد المؤتمر قرار رئيس جمهورية تشاد بالدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة المشتوكة في فبراير 2005 في نجامينا، بهدف تنفيذ الاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار، وبالتالي المساهمة في تهيئة الظروف الملائمة لاستمرار عملية السلام. كما أيد أيضا اقتراح رئيس الاتحاد الإفريقي الخاص بتشكيل لجنة تتكون من تشاد ومصر والجاون وليبيا ونيجيريا ومفوضية الاتحاد الإفريقي لمساعدته في جهوده الرامية إلى إيجاد تسوية سريعة للنزاع في دار فور. كما شجع المؤتمر القادة وكافة الأطراف المعنية التي تساند مفاوضات السلام في دار فور على مواصلة جهودها.

7. بعد اجتماع المؤتمر وبمبادرة من الرئيس إدريس ديبي، عقدت قمة لرؤساء الدول والحكومات في 16 فبراير 2005 بنجامينا قبل الدورة السابعة الرفيعة المستوى للجنة المشتركة وذلك لبحث السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز تنفيذ الاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا الموقعين في 9 نوفمبر 2004 وإجراءات استئناف عملية السلام. وقد حضر هذا الاجتماع الرؤساء الحاج عمر بونغو أونديمبا من الجابون ودانيس ساسو انغيسو من جمهورية الكونغو وعمر حسن البشير من السودان إضافة إلى السيد علي عبد السلام تركي أمين شؤون الاتحاد الإفريقي في اللجنة الشعبية للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي، ممثلا عن القائد معمر القذافي والسيد مفيد شهاب الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ممثلا عن الرئيس حسن مبارك من مصر والسيد الحاج لوان غانا غوبا وزير التكامل الإفريقي وممثل الرئيس أولوسيجون أوباسانجو رئيس الاتحاد الإفريقي. كما شارك في هذا الاجتماع السيد عبد ضيوف الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية والسيد جان برونك الممثل الخاص للأمين عام الأمم المتحدة للسودان وأنا شخصيا.

8. وفي ختام القمة، اتفق رؤساء الدول على تنفيذ استراتيجية ذات محورين: من جهة، طلبوا من رئاسة اللجنة المشتركة إرسال فريق إلى دار فور مكلف بالتحقق من المواقع التي تحتلها قوات الأطراف تمهيدا لوضع خطة للفصل بين تلك الأطراف. ومن جهة أخرى، طلبوا من فريق الوساطة إعداد مشروع اتفاق إطاري يتم عرضه على الأطراف خلال الجولة القادمة من المفاوضات. ومن جهة أخرى، بحث الاجتماع السابع للجنة المشتركة برئاسة الرئيس إدريس ديبي وأنا شخصيا الإجراءات العملية التي يتعين اتخاذها لتنفيذ القرارات المذكورة أعلاه.

9. وبعد اجتماع نجامينا مباشرة، أصدرت تعليمات لفريق الوساطة لإجراء مشاورات مع الأطراف السودانية. وبهذا الخصوص، زار وفد ترأسه السيد سام إيوك رئيس فريق الوساطة كلا من الخرطوم وأسمرنا ونجامينا وأبوجا في شهري فبراير ومارس 2005.

10. وفي الخرطوم، عقد الفريق سلسلة من الاجتماعات مع مسئول حكومي رفيع المستوى مكلف بملف دار فور، وهو مجذوب الخليفة وزير الزراعة ورئيس الوفد السوداني إلى مفاوضات السلام، إضافة إلى نجيب الخير والتيجاني فضيل وزير الدولة بوزارة الخارجية. وقد أشار الفريق خلال مباحثاته مع مسئول حكومي السودان إلى أهمية الحصول على خارطة طريق محددة والتوصل إلى فهم أفضل لكافة القضايا العالقة التي تحول دون استئناف المفاوضات، لا سيما ضرورة وفاء الأطراف بالتزاماتها السابقة بشكل دقيق. وفي هذا الصدد، دعا الفريق الحكومة إلى التحلي بأقصى درجة من ضبط النفس حتى إزاء الأعمال الاستفزازية، وذلك لتجنب أي وضع يمكن أن تتذرع به الحركات لمقاطعة الجولة القادمة من مفاوضات السلام.

11. كما أشار الفريق إلى أن من الأهمية بمكان التوصل إلى شيء ملموس قبل الجولة القادمة من المفاوضات المقرر إجراؤها في أبوجا. وبهذا الخصوص، قام الفريق بتبادل الآراء مع الأطراف حول مشروع بروتوكول إطاري لحل النزاع في دار فور اشترك في إعداده الاتحاد الإفريقي وتشاد، الوسيط المشترك. وقد شرح الفريق شرحا وافيا شكل ومضمون هذه الوثيقة التي تتكون من الأجزاء التالية:

- ← الديباجة؛
- ← المبادئ العامة؛
- ← وقف الأعمال العدائية؛
- ← تقاسم السلطة؛
- ← تقاسم الثروات؛
- ← برنامج الطوارئ والتنمية؛
- ← الترتيبات الأمنية؛
- ← المؤتمر حول دار فور؛
- ← الأحكام الختامية.

12. لفت الفريق إلى أن الديباجة والمبادئ العامة تؤكد مجددا على مضمون مشروع إعلان السلام الذي نوقش خلال الجولة الثالثة لمفاوضات السلام، بينما تم إعداد الأجزاء الأخرى بناء على المواقف التي عبرت عنها الأطراف في وثائق عرضتها سابقا.

13. أعلن مسئولو حكومة السودان أن الحكومة ستدرس مشروع البروتوكول الإطاري بجدية عندما يعرض عليها وستعلن بعد ذلك ملاحظاتها وتعليقاتها. كما عبروا عن استعداد حكومة السودان لاستئناف مفاوضات السلام في أسرع وقت ممكن. وفعلاً، قد تم إرسال مشروع البروتوكول الإطاري إلى حكومة السودان لتقوم بدراسته.
14. اغتتم فريق الوساطة فرصة إقامته في الخرطوم لإجراء مشاورات مع مساعد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسودان السيد تاي زيريهاام ومع ممثلي شركاء الاتحاد الإفريقي. وقد أعرب مخاطبو فريق الوساطة عن تأييدهم لمبادرات الاتحاد الإفريقي الرامية إلى تسوية الأزمة في دار فور وموافقهم على التقييم الشامل الذي قام به فريق الاتحاد الإفريقي للمضي قدماً على طريق السلام. وقد عبروا عن تأييدهم لخطة الاتحاد الإفريقي الخاصة بعدم الربط بين الوضع الأمني على الميدان والمفاوضات السياسية، وذلك تجنباً لعرقلة المفاوضات في المستقبل. كما طلبوا إلى إرسال بعثة التحقيق إلى دار فور في أسرع وقت ممكن.
15. وبعد الخروم، أجرى فريق الوساطة المشاورات نفسها مع قادة حركة العدالة والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان في أسمر من 3 إلى 6 مارس 2005. وخلال هذه المشاورات، أشارت الأطراف إلى أن تحسين الوضع الأمني ميدانياً وانسحاب قوات حكومة السودان من المناطق التي احتلتها في 8 ديسمبر 2004 يشكّلان اهتماماً بالغاً يتعين إيجاد رد مناسب له قبل استئناف المفاوضات. كما طلبت الأطراف تعزيز اللجنة المشتركة لتمكينها من فرض تنفيذ قراراتها وضمّان وفاء الأطراف بالتزاماتها بشكل كامل. ومن جهة أخرى، أكدت الأطراف على موقفها الصارم والداعي إلى أن تكون أبوجا المكان الوحيد الذي يستضيف مفاوضات السلام. وفي هذا الصدد، دعت الأطراف الاتحاد الإفريقي إلى منع تكرار الاجتماعات التي لم يثبت تأثيرها على عملية السلام.
16. تم عرض مشروع البروتوكول الإطاري على الحركتين في أسمر، حيث تعهدتا خلال المشاورات بدراسته وإبداء رأييهما بخصوصه في الوقت المناسب. كما اعترفتا بأن البروتوكول يشكل وثيقة عمل جيدة تتم عن رغبة الاتحاد الإفريقي في المضي قدماً في المفاوضات السياسية. وقد تعهدت الحركتان أيضاً بالمشاركة في الجولة القادمة من مفاوضات أبوجا في أبريل 2005 على أعلى مستوى. وذلك، رداً على دعوة مجلس السلم والأمن.
17. وفي إطار جهود الاتحاد الإفريقي، قام فريق الوساطة بمهمة إلى نجامينا وأبوجا من 18 إلى 20 و21 إلى 24 مارس 2005 على التوالي. وكان الهدف من هاتين الزيارتين إطلاع تشاد الوسيط المشترك والسلطات النيجيرية التي تضطلع بدور التسهيل على نتائج المهام التي تم القيام بها في الخرطوم وأسمر واستشارتهما حول السبل والوسائل الأنسب لاستئناف محادثات السلام.
18. وفي انجامينا، أجرى الفريق لقاء مع وزير الخارجية والتكامل الإفريقي السيد ناغوم ياماسوم وممثلي الوسيط التشادي المشترك في مفاوضات السلام. وخلال الاجتماع مع الوزير، تمت مناقشة ضرورة التعجيل بإرسال بعثة التحقيق إلى دار

فور، وفقا لما كان مقررا خلال قمة نجامينا والاجتماع السابع للجنة المشتركة وكذلك تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

19. كما التقى الفريق في نجامينا بالسيد شريف حرير كبير مفاوضي حركة/جيش تحرير السودان وأحمد توغود لسان منسق حركة العدالة والمساواة. وقد أكد السيد شريف حرير خلال اجتماعه مع الفريق أن الحركات بصدد إيجاد حل لبعض المشاكل التنظيمية والقيادية داخلها حتى تكون أكثر استعدادا لخوض المفاوضات.

20. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه يبدو أن حركة العدالة والمساواة أكثر تنظيما من الناحية السياسية، بينما واجهت حركة/جيش تحرير السودان بعض المشاكل القيادية خلال الأشهر الماضية. وقد تدهورت العلاقات بين رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور وأمينها العام ميني أركو ميناوي إلى حد كبير. بل وقد أصبح كل من الزعيمين يعمل مع مجموعة خاصة من الأنصار، الأمر الذي أثار صعوبات في عملية اتخاذ القرار داخل الحركة. وقد عمل بعض الدول والمنظمات مساعدة حركة/جيش تحري السودان على حل هذه المعادلة القيادية. وبصفتها وسيطا مشتركا في مفاوضات السلام، قامت تشاد بعقد اجتماع بين قادة الحركة العسكريين والسياسيين في نجامينا لإيجاد حل لهذه المشكلة. كما اقترح الاتحاد الأوروبي عقد اجتماع في المساهمة في عملية المصالحة، بينما كانت منظمة سانت إيجيديو التي تتخذ من العاصمة الإيطالية مقرا لها قد لقيت التشجيع من بعض الشركاء لدعوة قادة الحركة إلى روما للغرض نفسه. وأرحب بكافة المبادرات التي تهدف إلى مساعدة حركة/جيش تحرير السودان على رص صفوفها، خاصة أن من شأن ذلك أن يسهم تسهيل نجاح مفاوضات السلام. كما أوجه دعوة من أجل أن يتم تنسيق كافة المبادرات بشأن محادثات السلام في دار فور مع الاتحاد الإفريقي تجنباً لتشابك المبادرات، وبالتالي تعقيد عملية السلام.

21. في 22 مارس 2005، اجتمع الفريق في أبوجا مع كبار المسؤولين النيجيريين وأعضاء الوفد النيجيري إلى مفاوضات السلام وأجرى معهم مناقشات مستفيضة حول القضايا التي أثارها الأطراف السودانية خلال الزيارات التي قام بها الفريق إلى الخرطوم وأسمرأ. كما تم أيضا دراسة الإجراءات العملية لاستئناف مفاوضات أبوجا.

22. أريد أن أشير أيضا إلى أن ممثلي الخاص للسودان بابا غانا كينغبي كان قد أجرى في النرويج حيث شارك في مؤتمر المانحين حول السودان المنعقد في الفترة من 1 إلى 12 أبريل 2005، مشاورات حول السبل والوسائل الكفيلة بدفع محادثات السلام في أبوجا ودعم العمليات الإنسانية في منطقة دار فور. وفي هذا الصدد، التقى بالوزير النرويجي للتنمية الدولية وأعضاء في اللجنة المختصة حول تطول الوضع الأمني ومنتدى شركاء الإيجاد وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة. وخلال هذه المشاورات، اقترح بأن تستفيد عملية أبوجا من تجربة عملية السلام حول جنوب السودان التي رعتها الإيجاد.

23. وبينما كان يتم وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير كان فريق الاتحاد الإفريقي بصدد الاستعداد لعقد جولة جديدة من المشاورات مع الأطراف السودانية في الخرطوم وأسمرأ بهدف مواصلة المناقشات بشأن مشروع البروتوكول الإطارى ودراسة الترتيبات اللوجستية وغيرها لاستئناف المفاوضات. وأمل أن تتحلى الأطراف

بالإرادة السياسية وتتعاون، بشكل كامل، مع الاتحاد الإفريقي بهدف تسهيل استئناف سريع لمفاوضات السلام وضمن نجاحها المتوقع.

### ثالثا - الوضع الأمني

24. كان مجلس السلم والأمن قد أدان بقوة، خلال اجتماعه المنعقد في ليرفيل، الانتهاكات الواسعة المتكررة للاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا. كما كان المجلس قد أدان أيضا الهجمات المستمرة ضد المدنيين وعاملي الوكالات الإنسانية. ومن جانبها، أدانت بشدة قمة أبوجا التي عقدت في يناير 2005 الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار والهجمات ضد السكان المدنيين.

25. وخلال الفترة موضوع التقرير، بقي الوضع الأمني في منطقة در فور مرشحا للتصعيد وغير قابل للضبط. وفي المناطق التي انتشرت فيها بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، تحسن الوضع الأمني وإن كان هناك جملة من الصعوبات تختلف من قطاع لآخر لا تزال قائمة على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال، في نيالا (القطاع 2)، بينما انخفض بشكل ملموس عدد حالات انتهاك الاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار من قبل الأطراف، فإن العنف الطائفي بين قبائل تقيم علاقات وثيقة مع حكومة السودان أو الحركات قد ازداد حدة. وفي الجنيينة (القطاع 3)، أدت الهجمات ضد سيارات وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية إلى خفض مستوى توصيل المساعدات الإنسانية إلى مخيمات الأشخاص المشردين داخلها الواقعة في المناطق المعزولة.

26. أكد كل من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في السودان والقائمون على المساعدة الإنسانية والأشخاص المشردون أن الأخيرين سيتعرضون للهجمات في حال عودتهم إلى قراهم الأصلية الواقعة خصوصا في المناطق التي لا تمتلك فيها بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان القدرة على المساهمة على توفير بيئة آمنة. وإضافة إلى ذلك، فإن هناك كثيرا من مخيمات المشردين داخلها يسود انعدام الأمن باستمرار المناطق المحيطة بها. والأشخاص المضطرون إلى التجول خارج المخيمات، خصوصا النساء، يواجهون خطر الموت أو الاغتصاب أو السرقة أو جرائم أخرى. وفضلا عن ذلك، وفي ظل تزايد عدد المشردين داخلها في المخيمات والشعور المتنامي بخيبة الأمل نتيجة غياب أي آفاق للعودة المبكرة، فإن هناك قلق بالغ من إمكانية تصاعد انعدام الأمن داخل كثير من المخيمات.

27. ومن الواضح أن التزام الأطراف بالاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار ليس كافيا وأن المستوى العام لانعدام الأمن في دار فور غير مقبول. وفيما يبقى العنف هو السمة المميزة للهجمات العنيفة التي تنفذها الحركات المسلحة وقوات حكومة السودان والمليشيات المسلحة، لاسيما الجنجويد، فإن هناك هجمات مباغته تقوم بها المليشيات والجماعات المتمردة وعنفا قبليا تغذيها أطراف النزاع وقطاع الطرق. إن نقاط الضعف في النظام التشريعي، بشكل عام، تشجع الفوضى والأنشطة الإجرامية. إلا أن الارتباط المتبادل بين الجهات المنفذة لأعمال العنف يجعل من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين الانتهاكات لوقف إطلاق النار والأنشطة الإجرامية العادية.

28. ازداد الوضع تعقيدا نتيجة الحذر الشديد الذي يخيم على العلاقات فيما بين أطراف النزاع من جهة، وفيما بين السكان بشكل عام وأطراف النزاع والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى من جهة أخرى. وبسبب التشابك بين الهيئات التي تدعم المليشيات وأطراف النزاع، خصوصا المليشيات العربية وحكومة السودان، فإن هناك عدم الثقة بالمؤسسات الأمنية الحكومية، لاسيما شرطة حكومة السودان في مناطق دار فور الأكثر تضررا.

29. إن قرار حكومة السودان الأخير بتبني خطة لنزع سلاح المليشيات العربية استجابة، لرغبة اللجنة المشتركة، يشكل تطورا تجب الإشادة به. إلا أنه يتعين التحلي بالحذر، لأن الحكومة تغض الطرف عن أنشطة المليشيات المسلحة بدلا من أن تراقبها، وذلك وفقا للاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا.

30. وفيما تستمر كافة القطاعات في التحقيق في الانتهاكات لوقف إطلاق النار وأعمال العنف الأخرى، أشارت المنظمات الإنسانية إلى أن الإعلان الفوري عن نتائج هذه التحقيقات قد يكون له أثر إيجابي على البيئة الأمنية في دار فور. إلا أن الوتيرة البطيئة لإجراءات التحقيق تملئها رغبة في حمل كافة أطراف النزاع التي هي أيضا أعضاء في لجنة وقف إطلاق النار على قبول نتائج التحقيقات.

31. إن الانتهاكات الأكثر خطورة للاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار قد وقعت في منطقتي نيالا وجبل. وفي أغلب الأحيان، كانت مليشيات الجنجويد هي المسؤولة عن هذه الانتهاكات. كما يتعين توجيه اللوم إلى حركة /جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة على هذه الانتهاكات.

32. إن الانتهاكات للاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار غالبا ما ترافقها "أعمال إجرامية" وأعمال عنف أخرى. وقد أصبحت الطرق في دار فور، أي الطرق المستخدمة لتوصيل الإمدادات أقل أمانا نتيجة الحوادث التي يسببها اللصوص المسلحون والسرقعة. وبالتالي، فإن حرية تنقل الأفراد والسلع وعمل المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية يشهدان توقفا من حين لآخر. إلا أن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان اتخذت العديد من التدابير لضمان أمن الطرق. ومنذ 22 يناير 2005، بدأت جميع القطاعات تعزز الدوريات البرية والجوية على الطرق الأساسية. وقد تسبب ذلك في انخفاض حالات السرقعة المتكررة وأعمال اللصوص على الطرق الرئيسية. ومن ثم، تم توفير الأمن على مستوى الطرق لصالح الأفراد والسلع والإغاثة الإنسانية التي أصبحت الحاجة إليها أكبر في أي وقت مضى. فضلا عن ذلك، فإن وجود بعثة الاتحاد الإفريقي في أغلب الأماكن ساهم في طمأنة السكان المدنيين، لاسيما الأشخاص المشردين داخليا.

33. وتتمثل الظاهرة الجديدة على الصعيد الأمني في إطلاق النار عمدا على أفراد وتجهيزات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، حيث قام مؤخرا أشخاص مجهولون بإطلاق النار باتجاههم. كما تعرضت مؤخرا عربات وطائرات تابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لعدة هجمات. وقد تم الإبلاغ عن 5 هجمات مختلفة ضد عربات وطائرات وشاحنات لشركة PAE كانت تحت حماية عناصر من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وفيما لم يتم التعرف على الأسباب المباشرة لهذه الهجمات، فمن



الواضح أن قوات الاتحاد الإفريقي تعمل الآن في بيئة أقل أمناً. في 29 مارس 2005، قام أشخاص مجهولون بإطلاق النار على عربة تابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان كانت تقل على متنها مراقبين عسكريين اثنين وقائدهما من أصل سوداني وذلك على بعد ستة كيلومترات شمال شرق قرية نتيجا في القطاع 2 (نيالا). وقد أصيب رئيس الفريق برصاص في عنقه، بينما تعرض الشخصان الآخران لجروح خفيفة نتيجة شظايا الزجاج. وقد تم نقلهم جميعاً إلى الفاشر، وفيما بعد نقل المراقبان العسكريان إلى الخرطوم لتلقي العلاج. وهم الآن في صحة جيدة. ويرى الفريق أن منفذي هذا الهجوم هم من مقاتلي حركة/جيش تحرير السودان.

34. وفي ظل هذا الوضع الحرج، أجرى مفوض السلم والأمن في يوم 4 أبريل 2005 لقاء مع السفير السوداني في إثيوبيا وعبر له قلق وخيبة أمل الاتحاد الإفريقي إزاء الهجمات المتعددة ضد أفراد وتجهيزات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وقبل ذلك كانت بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان قد بعثت رسماً برسالة إلى ممثلي حركة العدالة والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان للتعبير عن القلق نفسه. كما تم حث الحركات على إصدار تعليمات لعناصرها للكف عن تنفيذ هجمات ضد أفراد وتجهيزات البعثة وضد كافة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

35. وفي 8 فبراير 2005، اطلعت السفارة السودانية في أديس أبابا المفوضية على المرسوم الرئاسي الذي صادقت عليه حكومة السودان في 7 فبراير 2005. وينص هذا المرسوم على سحب جميع قاذفات القنابل من طراز أنتانوف من دار فور بدون تأخير. وردا على ذلك، رحبت المفوضية بهذا التطور الذي يندرج ضمن اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار والبروتوكول حول تعزيز الوضع الأمني. كما أكدت المفوضية أنها تأمل في أن تتخذ حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة إجراءات أخرى للوفاء بالتزاماتها، بما فيها قرارات الدورة الرابعة العادية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقدة في 31 يناير 2005 في أبوجا، التي دعت الأطراف إلى الوفاء، بشكل دقيق، بالتزاماتها والكف عن تنفيذ أية هجمات برية أو جوية.

36. وفي الختام، يجب القول إن المسافة لتحسين الوضع الأمني في دار فور لا تزال بعيدة. ويأتي الهجوم والتخريب اللذان تعرضت لهما قرية خور أبشي في 7 أبريل 2005 من قبل مليشيات مسلحة من قبيلة المسيرية بقرية نتيجا ليدلاً على أن هناك تحديات كثيرة يتعين تجاوزها. وخلال هذا الهجوم، قامت نحو 350 عنصراً بنهب القرية وتدمير وحرق كل ما في طريقها باستثناء المسجد والمدرسة. ويبدو أن القرية تعرضت لهذا الهجوم بعد الاشتباه في ضلوعها في سرقة 150 رأس ماشية. وإضافة إلى ذلك، فقد ادعى زعيم هذه المليشيات المسلحة أن قوات حركة/جيش تحرير السودان التي تسيطر على القرية كانت قد رفضت تسليم جثمانين اثنين من عناصره لبقية مصرعهما خلال محاولة فاشلة لتدمير خور أببشي في 9 مارس 2005. وكانت بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تستعد لنشر قوات في نتيجا وخور أبشي منذ 3 أبريل 2005 لإقناع المليشيات المسلحة من عدم تنفيذ مثل هذه الهجمات. إلا أنها لم تتمكن من نشر تلك القوات بسبب ما ينبغي نسميه رفض الجهات الرسمية عن قصد تخصيص قطعة أرضية لها لإيواء قواتها.

## رابعاً - وضع بعثة الاتحاد الإفريقي في دار فور

### أ. القوة العددية والانتشار

37. وفقاً للمقرر الصادر عن مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه السابع عشر، فإن العدد الإجمالي المرخص به لأفراد البعثة يبلغ 3320 عنصراً من بينها 2341 عنصراً عسكرياً. ويضم هذا العدد 450 مراقباً عسكرياً و815 من عناصر الشرطة والعاملين المدنيين. طلب مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الثالث والعشرين من المفوضية التعتيل بنشر أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وبهذا الخصوص، أعرب المجلس عن تقديره للدول الأعضاء التي زودت البعثة بالقوات والعاملين المدنيين وحث الدول الأعضاء التي طلب منها تقديم أفراد من الجيش والشرطة على أن تستجيب سريعاً لهذا الطلب حتى تمكن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من أداء مهمتها بكل فعالية.

38. وخلال الفترة موضوع التقرير وبالرغم من القيود التي تم مواجهتها، فإن المفوضية استمرت في بذل جهود جبارة لإنهاء عملية نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. واعتباراً من 7 أبريل 2005، كان عدد أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي التي تم نشرها في السودان 2322 فرداً من بينهم 453 مراقب عسكري و1647 عنصر حماية و 26 عضواً في لجنة وقف إطلاق النار/عنصر الدعم الدولي و196 من الشرطة المدنية (أنظر الملحق أ). ويتضمن الملحق (ب) عدد أفراد كل قطاع.

39. وفيما توشك بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على نشر كامل قوتها العددية المرخص بها، فإن عملية انتشار الشرطة المدنية تتم ببطء شديد. ويرجع هذا الوضع إلى عاملين. أولاً، إن عملية توفير قوات الشرطة المدنية أكثر تعقيداً من عملية توفير قوة عسكرية. وفي أغلب الأحيان، تطغى الأولويات الوطنية للعديد من الدول الأعضاء على الالتزامات الدولية، الأمر الذي يحد من قدرتها على تزويد البعثة بأفراد الشرطة المدنية. ولم تمكن جهود توفير الشرطة المدنية منذ أكتوبر 2005 بعد اتخاذ قرار بزيادة عدد أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلا توفير 41% من عناصر الشرطة المدنية. بل ولم يتجاوز العدد الذي تم نشره 25% نتيجة القيود اللوجستية التي سيتم تناولها لاحقاً. ولإنهاء عملية الانتشار وفقاً للمراحل المقررة، تحتاج بعثة الاتحاد الإفريقي إلى رد سريع من الدول الأعضاء والالتزام بالمتطلبات.

40. تتمثل الصعوبة الأخرى في كون عملية التخطيط للشرطة المدنية قد بدأت بعد وضع الخطة العسكرية. وكانت الخطة الأصلية الخاصة بالشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي قد نصت على نشر كافة عناصر الشرطة المدنية داخل مخيمات المشردين داخلياً والقرى. كما كان مفهوم العمليات قد نص على أن تقوم الشرطة المدنية، بالاشتراك مع شرطة حكومة السودان، باستئجار شقق في مخيمات المشردين داخلياً والقرى المحددة. وعليه، فإن الخطة اللوجستية لبعثة الاتحاد الإفريقي التي

وضعت عندما كان يتم التخطيط لزيادة عدد أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لم تتضمن بنودا تتعلق بأماكن إسكان أفراد البعثة.

41. وبعد رحلة استطلاعية إلى المنطقة في يناير 2005، تبين ضرورة الجمع بين عنصر الشرطة المدنية والعنصر العسكري لبعثة الاتحاد الإفريقي في مكان واحد بهدف ضمان أمنها وحل مشاكلها التشغيلية واللوجستية. وعليه، تم تطوير مفهوم جديد للعمليات للفترة الانتقالية، فأصبح المقر العام للشرطة المدنية يوجد في الفاشر إضافة إلى 5 من بين القطاعات الثمانية، مما سمح بالانتشار داخل مخيمات المشردين داخليا. ويسرني بأن أشير إلى أن السكان وأفراد الشرطة المحلية قد رحبوا بالانتشار الأولي، حيث أقام قائد عنصر الشرطة المدنية وفريقه علاقات عمل جيدة مع قادة الشرطة المحلية وزعمائهم السياسيين. يضم عنصر الشرطة المدنية 20 امرأة، علما أن حضورهن لازم لبناء علاقات الثقة بين النساء المشرديات والقرويات.
42. إن الشكوك وعدم الشفافية التي أحاطت بمفهوم عمليات الشرطة المدنية قد أدت إلى خطة دعم لعنصر الشرطة المدنية غير مناسب. وبالتالي، فإن الشرطة المدنية يتم نشرها حاليا في ظروف سكنية غير ملائمة. ويتم حاليا مراجعة خطة دعم عنصر الشرطة المدنية للتأكد من جدوى مفهوم العمليات وإعطاء الأولوية لعمليات توفير الموارد.

### ب - الجوانب اللوجستية

43. منذ صدور تقريرى الأخير، اتخذت المفوضية عدة إجراءات لرفع القيود اللوجستية التي عانت منها البعثة في بداية الانتشار. وعليه، تم اتخاذ إجراءات لاقتناء 746 عربة إضافة إلى محطات ثابتة بعيدة المدى وأخرى متنقلة وأنظمة الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية V-SAT وهواتف الثرايا وهواتف محمولة. وقد تم تسليم 119 عربة إلى الفاشر، حيث يتم توزيعها بين مختلف القطاعات، بما فيها عنصر الشرطة المدنية للبعثة. وبذلك يصل إجمالي عدد العربات المنتشرة على الميدان إلى 325 عربة. وسيتم تسليم العدد الباقي من العربات وهو 245 عربة إلى الفاشر قبل نهاية شهر مايو 2005. وفيما يخص القدرات الجوية، فإن البعثة تمتلك 18 طائرة عمودية. ومن جهة أخرى، تمتلك البعثة طائرتين لنقل الأفراد والممتلكات.
44. وقد وصلت أيضا إلى الخرطوم كافة أجهزة الاتصال التي تتكون من 105 هاتف ثرايا و467 جهاز راديو ذات التردد العالي جدا للعربات و169 جهاز راديو عالي التردد للعربات وأجهزة راديو ثابتة و1206 جهاز راديو محمول و11 محطة ثابتة ذات التردد العالي جدا. وفي أواخر شهر مايو سيكون قد تم إيجاد حل مرض للاحتياجات الخاصة بعربات الاتصال والتي كانت تشكل، حتى وقت قريب، قيودا أساسية. ومن جهة أخرى، زودت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فرق الرد السريع بالتجهيزات، كما تم تقديم طلب إلى الحكومة البريطانية للحصول على تجهيزات للفرق الأخرى. وستمك هذه التجهيزات البعثة من نشر وحدات صغيرة للقياد بدور احترازي.

45. يتم في الوقت الراهن وبشكل جيد عملية بناء أماكن إسكان أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان المعززة، كما سيتم الانتهاء من بناء أماكن سكن دائمة لجميع المراقبين العسكريين والقائمين على مهمة الحماية في منتصف شهر مايو. وكما هو مبين أعلاه، فلا تزال هناك صعوبات في توفير الدعم اللوجستي للشرطة المدنية. إلا أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات مع مقاولين لبناء أماكن لإسكان أفراد الشرطة وتوفير الأثاث والتجهيزات المطلوبة.
46. من المقرر تحقيق مستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي فيما يخص دعم القوات والقدرة على التنقل والاتصال قبل شهر ونصف الشهر.

### ج - فريق العمل المتكامل لدار فور

47. سيتذكر المجلس بأنه كان قد تم تشكيل فريق عمل متكامل لدار فور في مقر الاتحاد الإفريقي بهدف المساعدة على التخطيط وتوفير القوات وعمليات الشراء والسوقيات والدعم الإداري والربط بين الشركاء. ولم تكف المفاوضات عن بذل الجهود لجعل فريق العمل المتكامل لدار فور يعمل بشكل كامل.
48. يتم حالياً معالجة المشاكل المتعلقة بالمقار والتجهيزات واللوازم المكتبية. إلا أنه لم يتم إحراز تقدم ملموس في عملية توظيف عاملي الفريق، حيث أنه لم يتجاوز عدد العاملين الذين تم توظيفهم 12 عاملاً من أصل 18، وذلك بسبب تأخر رد الدول الأعضاء التي طلب منها تزويد الفريق بالموظفين. فضلاً عن ذلك، فإن بعض العناصر العاملة في الفريق لا يمتلك الخبرة في مجال التخطيط وإدارة عمليات دعم السلام على الصعيد الاستراتيجي. ولذلك، طلبت المفاوضات من شركاء الاتحاد الإفريقي تزويدها بخبراء لدعم عمليات فريق العمل المتكامل لدار فور. وأحرص على أن أعبر عن خالص التقدير للشركاء لما قدموه من دعم.
49. وبالرغم من هذه الصعوبات والفترة الطويلة التي استغرقتها عملية وضع إجراءات العمليات الموحدة، فإن فريق العمل المتكامل لدار فور قد نجح في توفير عناصر عسكرية وشرطية لصالح بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وقام بمناوبة القوات الرواندية المذكورة أعلاه، ووضع اللمسات الأخيرة على العقود لدعم البعثة إضافة إلى توفير آلية للاتصال مع الشركاء.

### د - الجوانب المالية

50. لعل المجلس يتذكر بأن ميزانية بعثة الاتحاد الإفريقي المعززة في السودان تبلغ 221 مليون دولار أمريكي. وقد وصل المبلغ الذي تمت تعبئته لصالح البعثة حتى اليوم إلى 248 418 670,91 دولار أمريكي. وسيستخدم جزء كبير من هذه المبلغ لتمويل مصاريف العاملين، حيث سيقوم الاتحاد الإفريقي الذي يستلم المبلغ بصرف رواتب العاملين وتغطية نفقات الإعاشة والمصاريف الطبية ومصروفات الوثود. وقد تم فعلاً استلام جزء من هذا المبلغ قدره 43 305 151,62 دولار أمريكي إضافة إلى دعم

مادي أساسي تمثل في بناء مخيمات الإيواء وتوفير العربات وأجهزة الاتصال. ويتضمن الملحق (ج) تفاصيل المساهمات المعلنة والمساهمات التي تم استلامها بالفعل.

51. حتى الآن، لم تواجه البعثة أية صعوبة مالية. ونظرا لحجم المساهمات المعلنة، فإن من المقرر أن لا تواجه البعثة أية صعوبات مالية، على الأقل، في المستقبل المنظور. وأود، مرة أخرى، أن أعبر مجددا عن خالص الشكر لشركائنا لدعمهم المتواصل الذي مكن نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وتسييرها.

#### خامسا - أنشطة اللجنة المشتركة

52. في تقرير الأخير، كنت قد أطلعت المجلس على نتائج الاجتماع السادس للجنة المشتركة المنعقد يومي 3 و4 يناير 2005 في نجامينا. وبهذه المناسبة، كانت اللجنة المشتركة قد طلبت من حكومة السودان سحب قواتها من مارلا وعشما ولابادو، وهي المناطق التي احتلتها بعد هجمتها العسكرية في ديسمبر 2004. كما كان الاجتماع قد طلب من حكومة السودان الشروع على الفور في نزع سلاح مليشيات الجناويد المسلحة، وفاء بتعهداتها السابقة ومن الحركات تزويده بقائمة بمواقع قواتها كما كانت قد تعهدت بذلك من قبل.

53. انعقد الاجتماع السابع للجنة المشتركة يومي 16 و17 فبراير 2005 في نجامينا برئاسة الرئيس إدريس ديبي وأنا شخصيا. وكان الهدف من الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع هو بحث السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز تنفيذ اتفاق نجامينا الإنساني لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا.

54. تعهدت اللجنة بتنفيذ القرارات التالية:

- إرسال فريق إلى دار فور للتحقق من المواقع التي تحتلها القوات ميدانيا تمهيدا لإعداد خطة للفصل بين هذه القوات؛
- إعلان الأطراف عن وقف شامل ونهائي لإطلاق النار؛
- قيام مجلس السلم والأمن بتعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بهدف إيجاد حل للأزمة في دار فور في إطار إفريقي؛
- قيام الوساطة التي يترأسها الاتحاد الإفريقي وتشاد بنهية الظروف اللازمة لاستئناف مفاوضات السلام القادمة على وجه السرعة، بهدف التوصل إلى اتفاق بين الأطراف، وذلك بالانسجام مع اتفاق السلام الشامل الموقع في 9 يناير 2005 بين حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛
- مشاركة الأطراف في جولة المفاوضات القادمة على أعلى مستوى وبدون شروط مسبقة، بهدف التوصل إلى اتفاق على جناح السرعة.

55. أدانت بشدة اللجنة المشتركة الانتهاكات المستمرة والمتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار من قبل الأطراف واستمرار أعمال القتل التي تستهدف السكان المدنيين الأبرياء. كما طلبت من كافة الأطراف الالتزام، من جديد وبشكل جدي، بوضع حد

نهائي لكافة الهجمات، بغض النظر عن طبيعتها أو مرتكبيها. وناشدت اللجنة المشتركة الأطراف الوفاء بالتزاماتها بشكل دقيق. ومن جهة أخرى، أدانت بشدة اللجنة المشتركة الهجمات ضد قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وطلبت من الأطراف وقف هذه الهجمات على الفور. طلبت اللجنة المشتركة من الحكومة مراجعة الخطة التي قدمتها للجنة وقف إطلاق النار والتي تخص مسألة نزع أسلحة الميليشيات المسلحة ورفع خطة جديدة قابلة للتطبيق ومخصصة لمسألة نزع سلاح الميليشيات دون غيرها.

56. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه وبينما يتم وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير لم تقدم حكومة السودان الخطة المعدلة المطلوبة. وقد أوضح ممثل حكومة السودان في لجنة وقف إطلاق النار أن الجهات المعنية على وشك الانتهاء من إعداد الخطة الجديدة.

57. طلبت اللجنة المشتركة من حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة إطلاع لجنة وقف إطلاق النار على الفور على المواقع التي تحتلها قواتهما. ولم تقم الحركات بعد بالإبلاغ عن مواقعها، بل إنها رفضت نتائج الاجتماعين السادس والسابع للجنة المشتركة بحجة أنها لم تشارك في مناقشات ومقررات الاجتماعين.

58. أوصت اللجنة المشتركة الاتحاد الإفريقي برفع وضع قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من السرية إلى الكتيبة وتزويدها بالأسلحة الملائمة. وقد رحبت الأطراف والشركاء بهذه التوصية.

59. أحاطت اللجنة علماً بالإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان لسحب قواتها من لبادو وعشما. كما طلب منها سحب قواتها من مارلا وغرايدا في غضون أسبوعين، على أن تحل محلها قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن حكومة السودان قد سحبت قواتها بالكامل من لبادو في 23 يناير 2005. وقد أصبحت هذه المنطقة تحت سيطرة قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وفي 24 يناير 2005، انسحبت قوات حكومة السودان من عشما حيث يوجد حالياً 45 شرطياً و56 من عناصر قوات الدفاع الشعبي. وقد قامت القوات المعنية بالانتشار من جديد في الريل قبل أن تنسحب منها تاركة وراءها ما يقرب من 90 من عناصر قوات الدفاع الشعبي ومئات العناصر من الميليشيا المحلية المسلحة. كما انسحبت قوات حكومة السودان من غرايدا في 11 مارس 2005 بعد انتشار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في المنطقة. إلا أنه لا تزال فرقة من الشرطة موجودة فيها.

60. وفيما يخص فريق التحقيق الذي من المقرر أن يسافر إلى دار فور، أود أن أخبر بأن المفوضية، بالتشاور مع رئيس اللجنة المشتركة، قد أعدت وثيقة حول تشكيل فريق التحقيق واختصاصاته وكذا حول ميزانية الفريق وطبيعة الدعم التي ينبغي أن تقدمها له بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. ويتم حالياً وضع الترتيبات لإرسال الفريق إلى دار فور في المستقبل المنظور.

61. كنت قد أشرت، في تقرير الأخير إلى المجلس، إلى أن الوضع الإنساني والأمني في دار فور لا يزال غير مستقر. وخلال الفترة موضوع التقرير وكما هو مبين أعلاه، لم يسجل أي تحسن جدير بالذكر على المستوى الأمني. الأمر الذي لا يزال يؤثر سلبا على السكان بصفة عامة وعاملي الإغاثة الإنسانية على حد سواء. وطبقا لتقارير الأمم المتحدة، فإن عدد سكان دار فور المتضررين حتى 1 مارس 2005 يربو على 2,45 مليون نسمة من بينهم 1,86 مليون مشرد داخليا، أي ما يعني زيادة في إجمالي عدد السكان المتأثرين بنسبة 45646 نسمة ( 39% منهم من المشردين داخليا). وإضافة إلى السكان المتأثرين داخل دار فور فهناك، ما يناهز 200000 لاجئ فروا عبر الحدود إلى تشاد المجاورة منذ بداية عام 2003 نتيجة أعمال القتال.

62. من المقرر أن يتزايد عدد السكان المتأثرين في دار فور في غضون الأشهر القادمة بعد التعرف على سكان آخرين يحتاجون إلى المساعدة نتيجة سوء الموسم الزراعي ونقص الأمطار وانعدام الأمن المستمر، ويأخذ هذا التقدير بعين الاعتبار اندفاع مزيد من السكان القادمين من المناطق النائية التي فشلت فيها آليات المتابعة المحلية إلى مخيمات المشردين داخليا. وبالتالي، فإن هذا الوضع سيضغط كثيرا على القدرة على مساعدة العديد من المخيمات وأماكن الإيواء. ومن جهة أخرى وطبقا للتقرير السنوي لتقييم الاحتياجات في مجال الأمن الغذائي في السودان الذي أعده برنامج الأغذية العالمي، فإن من المحتمل أن يرتفع بشكل ملموس عدد الأشخاص الذين سيحتاجون إلى المساعدة وكذلك مستوى المساعدة الغذائية المطلوبة للنصف الثاني من عام 2005 إذا استمر انعدام الأمن أو أصحبت الأحوال الجوية غير مناسبة للإنتاج الزراعي.

63. تم إحراز تقدم في تلبية الاحتياجات الإنسانية، حيث تزايد، بشكل متواصل، عدد الأشخاص المتضررين الذين تلقوا مساعدة مهمة في المجالات الحيوية مثل الأغذية والمياه والمرافق الصحية والسكن والمواد غير الغذائية والخدمات الصحية، مع معدل تغطية وصل إلى 58-80% في 1 مارس 2005، أي ما يعني زيادة بمعدل 8% منذ تقرير الفترة السابقة. ووفقا للتقديرات في مجال الأغذية التي تم القيام بها في بعض المناطق في جنوب وغرب دار فور، فقد تحسنت بشكل ملموس معدلات سوء التغذية العامة خلال الأشهر الماضية في بعض المناطق مع معدلات لسوء التغذية العامة الحادة تتراوح بين 5 و10%. وفي يناير، قامت منظمات غير حكومية بتنفيذ ثلاث حملات في كافة أرجاء السودان للقضاء على مرض شلل الأطفال تحت إشراف وزارة الصحة في السودان وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية، حيث بلغ معدل التغطية في دار فور 87%. وبالرغم من هذه الإنجازات والوجود المتميز لـ 10400 عامل إنساني في دار فور، قدرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تتعرض لضغط شديد، لاسميا في شمال دار فور، و تبقى غير كافية بسبب انعدام الأمن.

64. إن وصول الإغاثة الإنسانية إلى شمال وجنوب دار فور قد تراجع بنسبة 80% في يناير وفبراير 2005 نتيجة انعدام الأمن، بينما بقيت هذه النسبة مستقرة على

100% في جنوب دار فور. وفي الأقاليم الجهوية، يبدو أن الاتصالات المستمرة، سواء على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي، بين بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان و مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد أدى إلى تنسيق تكتيكي فعال بين العناصر العسكرية والإنسانية. وفيما امتنع العديد من وكالات ومنظمات الإغاثة عن طلب الحماية من بعثة الاتحاد الإفريقي بسبب انشغالها بعدم الارتباط بمنظمة عسكرية، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد نظم منتدى لتبادل المعلومات وتنسيق الدوريات. وقد قامت علاقات تعايش مماثلة بين العديد من قطاعات بعثة الأمم المتحدة في السودان والنساء المشردات المحتطبات، حيث يقمن بإبلاغ البعثة في الوقت المناسب عن الطريق الذي يسلكه للاحتطاب، مما مكن البعثة من القيام بدوريات في هذه المناطق. وفي المناطق التي تم تحقيق هذه العمليات بالفعل، انخفض عدد حالات الاغتصاب المعلنة بشكل ملموس.

65. تستمر حكومة السودان في توفير الضمانات الأمنية لعاملي الإغاثة الإنسانية والسماح بتوصيل المساعدة من خلال سلسلة من الإجراءات المتمثلة في رفع بعض القيود والقبول بالمطالب الأمنية للمنظمات العاملة في دار فور. وبالرغم من هذه الضمانات، فإن هناك مزيداً من القيود على دخول العاملين الإنسانيين والإمدادات إلى السودان وكذا الحصول على تأشيرات الدخول إلى دار فور. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال القتال بين أطراف النزاع وارتفاع مستوى ظاهرة قطاع الطرق وبشكل أكثر إثارة للقلق عدد الهجمات ضد العربات الإنسانية والتجارية المتزايد أمور لا تزال تعرقل عملية توصيل الإغاثة إلى السكان.

66. لم تتمكن أغلبية الأشخاص المشردين داخليا من العودة إلى قراهم نتيجة انعدام الأمن السائد بها. إلا أنه، في بعض الحالات، فقد سهل انتشار قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في الوقت المناسب عملية العودة. ويأتي قرار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بتعزيز حضورها في قرية لابدو بعد أن أخلتها قوات حكومة السودان ليدل على أن القرويين يميلون إلى العودة إلى قراهم في حالة استتباب الأمن. ومع هذه العودة، تصبح مسألة توفير المواد الغذائية والمياه والخدمات الطبية مطروحة. ومرة أخرى، كان حضور بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان عاملاً أساسياً في تهيئة ظروف أمنية مناسبة لعودة القائمين على الإغاثة الإنسانية، وبالتالي توصيل المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وبفضل تحسن الوضع الأمني حول عواصم الأقاليم الثلاثة في دار فور، فقد تم توصيل الإغاثة الإنسانية إلى تجمعات كبيرة من المشردين داخليا. وفي هذه المناطق، أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن نسبة الوصول إلى المياه والأغذية والخدمات التعليمية والصحية والأدوية داخل المخيمات أعلى من غيرها في بقية أنحاء دار فور.

67. وبالتالي، فإن اندفاع المدنيين إلى المخيمات ليس ناجماً بالضرورة وبشكل مباشر، عن الوضع الأمني. ويتم حالياً بذل مزيد من الجهود لتوصيل الإغاثة الإنسانية إلى الأقاليم النائية بهدف منع أكبر عدد من السكان من مغادرة ديارهم بحثاً عن الإغاثة. إلا أن انعدام الأمن لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ لا يمكن معالجته إلا في إطار تسوية سياسية واستراتيجية إنمائية بعيدة المدى مدعومة ومنسقة بشكل كامل.



68. وكما كان الحال في الماضي، فإن انعدام الأمن لا يزال يعرقل جهود توفير الإغاثة الإنسانية، بل إن تجدد أعمال العنف في بعض المناطق بفعل الميليشيات وقكاع الطرق المسلحين، خصوصا ميليشيات الجنجويد، قد اضطر المجتمعات المحلية إلى الفرار. وهناك أيضا أعمال قتال جديدة بين ميليشيات الجنجويد وقوات الحركات في بعض المناطق، الأمر الذي أدى إلى حالات السرقة والاعتصاب والقتل وحرق القرى.
69. لا تزال قوافل الإغاثة الإنسانية تتعرض للهجمات على الطرق الرئيسية على أيدي الجماعات المسلحة، مما يعرقل، بشكل كبير، وصولها إلى السكان المتضررين من النزاع ويؤخر، بالتالي، تسليم المواد الأساسية في الوقت المناسب. على سبيل المثال، قامت عناصر من الحركة الوطنية لإعادة البناء والتنمية، وهي منظمة منشقة عن حركة العدالة والمساواة، في 21 فبراير 2005، باحتجاز سبعة من عملي إحدى المنظمات غير الحكومية في أروشارو بالقرب من جبل مون، بحجة أنهم لم يقوموا بالإبلاغ، بشكل مناسب، عن الطريق الذي سلكوه. وقد تم إطلاق سراحهم في 22 فبراير 2005 بعد تدخل مسؤولي الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.
70. كما تم أيضا اختطاف سبعة من عملي منظمة غير حكومية تعمل في الجنيبة في فبراير 2005 على أيدي عناصر من الحركة الوطنية لإعادة البناء والتنمية بينما كانوا يقومون بتوزيع المواد الغذائية على الأشخاص المشردين داخليا. وقد تم فيما بعد الإفراج عنهم بتدخل من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وإضافة إلى ذلك، تعرضت مرتين طائرات تابعة للأمم المتحدة تعمل لصالح برنامج الأغذية العالمي لإطلاق النار المكثف. وفي الحالتين، كانت الطائرات العمودية مستهدفة داخل منطقة خاضعة لسيطرة حركة/جيش تحرير السودان.
71. من الواضح أن غياب إدارة سياسية وعسكرية موحدة داخل حركة/جيش تحرير السودان قد تسبب في جلب مشاكل ميدانية إضافية بدأت تؤثر سلبا على عملية توفير الإغاثة الإنسانية. وفي بداية مارس 2005، على سبيل المثال، أدى غياب جهة جديرة بالثقة داخل حركة/جيش تحرير السودان يمكن مخاطبتها لتنفيذ إجراءات الإشعار إلى مأزق دام ثلاثة أسابيع وأثر سلبا على الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة/جيش تحرير السودان في شمال دار فور. ونتيجة لذلك، تعذر توصيل المواد الغذائية الأساسية إلى السكان المشردين داخليا. كما اضطر فريق تقييم للوكالات تابعة للأمم المتحدة كان من المقرر أن يسافر إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة/جيش تحرير السودان بشمال دار فور إلى تأجيل مهمته نتيجة عدم وجود مسؤولين من حركة/جيش تحرير السودان قادرين على منح تأشيرات الدخول اللازمة.
72. وبالرغم من القيود والعقبات المذكورة التي تعرقل العمليات الإنسانية، أكدت الأمم المتحدة أن جهود الاستجابة للاحتياجات الإنسانية تتحسن باستمرار، حيث تغطي المساعدة الغذائية في الوقت الراهن 70% من السكان المتضررين، أي ما يساوي عددا إضافيا من الأشخاص يبلغ 540000 مقارنة بالأشهر الماضية.
73. سينتذكر المجلس بأنني كنت قد أشرت في تقريرتي إلى اجتماع لبيرفيل إلى جهود الاتحاد الإفريقي لتشكيل الوحدة المشتركة للتسهيل والمراقبة الإنسانية في

الفاشر، وفقا لما نص عليه بروتوكول أبوجا للشئون الإنسانية. وبالرغم من أنه تم إعداد مشروع لاختصاصات هذه الوحدة، إلا أن الأطراف لم تقم بدراسته حتى الآن.

### سابعاً - جهود مجلس الأمن للأمم المتحدة

74. وخلال الفترة موضوع التقرير، استمر مجلس الأمن في تولية اهتمام قوي للوضع في دار فور. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن اتخذ قرارين ذات أهمية حول الوضع السائد بدار فور. ولعل المجلس يتذكر أنه كان قد تم، خلال اجتماع لبيرفيل، توجيه دعوة إلى المجتمع الدولي، خصوصا مجلس الأمن للأمم المتحدة وأعضائه، لممارسة الضغط المتواصل على جميع الأطراف لحملها على الوفاء بالتزاماتها والتعاون الكامل مع جهود الاتحاد الإفريقي.

75. في 29 مارس 2005، اتخذ مجلس الأمن القرار 1591 (2005). وفي هذا القرار، أعرب المجلس عن استيائه الشديد لأن حكومة السودان والقوات المتمردة وسائر الجماعات المسلحة في دار فور لم تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها ولمطالب المجلس، وأدان استمرار انتهاك اتفاق انجamina لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا، بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي قامت بها حكومة السودان في ديسمبر 2004 ويناير 2005 وهجمات المتمردين على قرى دار فور في يناير 2005 وعدم قيام حكومة السودان بنزع سلاح أفراد مليشيات الجنجويد والقبض على زعماء الجنجاويد وأعاونهم الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأعمالا وحشية أخرى، وطالب جميع الأطراف بأن تتخذ خطوات فورية للوفاء بجميع التزاماتها فيما يتعلق باحترام اتفاق انجamina لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا بما في ذلك الإبلاغ عن مواقع قواتها وتيسير المساعدة الإنسانية والتعاون تعاوننا تاما مع بعثة الاتحاد الإفريقي. كما أكد مجلس الأمن أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دار فور ودعا حكومة السودان والجماعات المتمردة، لاسيما حركة العدالة والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان، إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن النية للتوصل سريعا إلى اتفاق، وحث طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبناء دعما لمبادرات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سليمة للصراع الدائر في دار فور.

76. وفي ضوء عدم وفاء جميع أطراف النزاع في دار فور بالتزاماتها، قرر مجلس الأمن أن يكون الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة بموجب قراره 1591 (2005) ممن يعرقلون عملية السلام أو يشكلون تهديدا للاستقرار في دار فور والمنطقة أو يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان أو غير ذلك من الأعمال الوحشية أو ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للفقرتين 7 و8 من القرار 1556 (2004) أو يعتبرون مسؤولين عن التحقيقات

- العسكرية الهجومية، عرضة أن تطبق بحقهم تدابير محددة. وتشمل هذه التدابير منع السفر وتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية.
77. قرر مجلس الأمن بأن يبدأ نفاذ هذه التدابير بعد 30 يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار، ما لم يقرر مجلس الأمن قبل ذلك أن أطراف الصراع الدائر في دار فور قد امتثلت لجميع التزامات ومطالب مجلس الأمن. كما عبر المجلس عن استعداده للنظر في مسألة تعديل أو إنهاء التدابير المفروضة المذكورة أعلاه بناء على توصية اللجنة أو بعد نهاية فترة 12 شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار أو قبل ذلك، إذا رأى مجلس الأمن قبل ذلك أن أطراف الصراع في دار فور قد امتثلت لجميع الالتزامات والمطالب الواردة في القرار.
78. طالب مجلس الأمن حكومة السودان بالكف فورا عن القيام بتحقيقات عسكرية هجومية داخل منطقة دار فور وفي أجوائها، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا.
79. وأخيرا، أكد مجددا مجلس الأمن أنه سينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقا لأحكام المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها وبمطالب المجلس أو استمرار تدهور الوضع في دار فور.
80. إن الوضع الإنساني في دار فور لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. وكما هو مبين أعلاه، فإن الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الاغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي، لا زالت مستمرة. وبهذا الخصوص، كنت قد أشرت في تقرير الأخير إلى المجلس، إلى لجنة التحقيق الدولية التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة، تنفيذًا للقرار 1564 (2004) للاضطلاع بالتحقيق في أعمال العنف والأعمال الوحشية المرتكبة في دار فور.
81. دخلت اللجنة، فور تشكيلها، في حوار منتظم مع حكومة السودان، وخاصة من خلال الاجتماعات التي عقدت في جنيف والسودان وكذا من خلال جهود فريق التحقيق التابع للجنة. وعقدت اللجنة أثناء وجودها في السودان اجتماعات مطولة مع ممثلي الحكومة وولاية ولايات دار فور وغيرهم من كبار المسؤولين في العاصمة ومع أفراد من القوات المسلحة والشرطة وزعماء قوات التمرد وزعماء القبائل والأشخاص المشردين داخليا وضحايا وشهود الانتهاكات والمنظمات غير الحكومية وممثلي الأمم المتحدة. وسيتذكر المجلس بأن عضوين في لجنة التحقيق قد أجريا لقاء مع مفوض السلم والأمن في 30 نوفمبر 2004 بأديس أبابا.
82. قدمت اللجنة تقريرا كاملا عن نتائج تحقيقاتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 25 يناير 2005. ويصف التقرير صلاحيات كل من اللجنة وفريق التحقيق التابع لها، وطرائق عملها ونهجها والأنشطة التي اضطلعوا بها. ثم يعالج بشيء من التفصيل المهام الرئيسية الأربع التي يتضمنها تفويضه: (1) انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف؛ (2) تحديد ما إذا كانت قد ارتكبت أعمال إبادة جماعية أم لا؛ (3) تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات؛ (4) آليات المساءلة.

83. أكدت اللجنة أنه تبين لها مسؤولية حكومة السودان ومليشيات الجنجويد عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، أوضحت اللجنة أن قوات الحكومة والمليشيات شنت هجمات عشوائية شملت قتل المدنيين والتعذيب والاختفاءات القسرية وتدمير القرى والاعتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي، والنهب والتشريد القسري في جميع أرجاء دار فور. كما أكدت اللجنة أنه لكون هذه الأعمال قد نفذت على نطاق واسع وبصورة منهجية، فهي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. أكدت اللجنة أن أعمال التدمير والتشريد واسعة النطاق أدت إلى فقدان عدد لا يحصى من النساء والرجال والأطفال لأسباب المعيشة ووسائل البقاء. وترى اللجنة أنه بالإضافة إلى الهجمات واسعة النطاق، جرى اعتقال واحتجاز الكثيرين وعزل الكثيرين في أماكن مجهولة لفترات طويلة وعذبوا. وحسب اللجنة، كانت الأغلبية الساحقة من ضحايا هذه الانتهاكات من قبائل الفور والزغاوة والمسالييت والجبل والأرنجا.

84. إلا أن اللجنة قد خلصت إلى أن حكومة السودان لم تتبع سياسة الإبادة الجماعية. كما أقرت اللجنة في الوقت نفسه بأن الاستنتاج القائل بأن السلطات الحكومية لم تتبع ولم تنفذ سياسة الإبادة الجماعية في دار فور مباشرة أو عن طريق المليشيات الخاضعة لسيطرتها لا ينبغي أن يفسر بأية طريقة تقلل من خطورة الجرائم التي ارتكبت في تلك المنطقة. وأكدت اللجنة أن الجرائم الدولية من قبيل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت في دار فور لا تقل خطورة وفضاعة عن جريمة الإبادة الجماعية.

85. أوصت اللجنة بشدة بأن يحيل مجلس الأمن الوضع في دار فور إلى المحكمة الجنائية الدولية فوراً، عملاً بالمادة 13 (ب) من النظام الأساسي للمحكمة. كما أعلنت اللجنة أن من شأن مقاضاة المحكمة الجنائية الدولية للأشخاص المدعي بمسئوليتهم عن أخطر الجرائم في دار فور أن تسهم في استعادة السلام في المنطقة. ورأت اللجنة أن المؤسسات القضائية السودانية لا تمتلك لا الإمكانيات والرغبة في مواجهة الوضع في دار فور.

86. اتخذ مجلس الأمن، بعد ذلك، القرار 1593 (2005) في 31 مارس 2005، قرر بموجبه إحالة الوضع القائم في دار فور منذ 1 يوليو 2003 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. كما طالب مجلس الأمن بأن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دار فور تعاوناً كاملاً مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليها كل ما يلزم من مساعدة. ومن جهة أخرى، دعا المجلس المحكمة والاتحاد الإفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعي العام للمحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء المداولات في المنطقة، من شأنها أن تسهم في الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقوبة. شجع مجلس الأمن المحكمة على أن تقوم بدعم التعاون الدولي بجهود داخلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في دار فور. كما شدد مجلس الأمن على ضرورة العمل على التئام الجروح والمصالحة وشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبيل لجان تقصي الحقائق و/أو المصالحة، وذلك لتدعيم

الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم بمساعدة ما يلزم من دعم الاتحاد الإفريقي والدعم الدولي.

87. اختلفت ردود أفعال الأطراف السودانية على هذين القرارين. رحبت الحركات بالقرارين 1591 و1593. وقبل ذلك، كانت الحركات تؤكد أن مشاركتها في الجولات القادمة من مفاوضات السلام في أبوجا تتوقف على مقاضاة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان في دار فور. وبعد اتخاذ هذين القرارين، اعتبرت الحركات أن المجتمع الدولي استجاب لمطالبها وأعربت عن استعدادها لاستئناف مفاوضات أبوجا. ومن جانبها، رفضت حكومة السودان، على وجه الخصوص، القرار 1593 وأكدت أنها لن تسمح بمقاضاة مواطنين سودانيين خارج البلاد. ومن جهة أخرى، جرت مظاهرات في بعض المدن الرئيسية في البلاد تم خلالها التنديد بالقرار. إلا أن حكومة السودان قررت أخيراً تشكيل لجان وزارية رفيعة المستوى لدراسة القرارين مثار الجدل وكافة جوانبهما ورفع توصيات مناسبة إلى مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأنهما. ومن ناحيتي وبالتشاور مع رئيس الاتحاد الإفريقي، فإنني أقوم حالياً بدراسة الخيارات لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقوبة وتشجيع المصالحة.

### ثامنا - التطورات في جنوب السودان

88. سيتذكر المجلس بأن حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد وقعتا في 9 يناير 2005 اتفاقاً شاملاً للسلام ووضعتا بذلك حداً لأطول نزاع مسلح في إفريقيا. كان مجلس السلم والأمن قد رحب خلال اجتماعه الثالث والعشرين المنعقد في في ليرفيل بتوقيع اتفاق السلام الشامل وعبر عن اقتناعه بأن هذا الاتفاق يشكل إطاراً يمكن أن يتم ضمنه تسوية نزاعات أخرى بالسودان بما فيها مسألة دار فور. كما رحب مؤتمر الاتحاد الإفريقي خلال دورته الرابعة المنعقدة في يناير 2005 بأبوجا بتوقيع اتفاق السلام الشامل وهنا الأطراف السودانية على هذا الإنجاز التاريخي.

89. يتم تنفيذ اتفاق السلام الشامل على مرحلتين، حيث بدأت المرحلة الأولى وهي المرحلة الانتقالية التي ستستغرق 6 أشهر، منذ تاريخ توقيع الاتفاق. وستعقب هذه الفترة فترة انتقالية ثانية تدوم ستة أعوام يتم بعدها تنظيم استفتاء شعبي لتحديد مستقبل جنوب السودان. وينص اتفاق السلام الشامل على إنشاء بعض المؤسسات والآليات، من قبيل الدستور الوطني المؤقت خلال الفترة الانتقالية. ومن المقرر أن يشكل الدستور الوطني الانتقالي أساس حكومة الوحدة الوطنية بين حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوى السياسية الأخرى. وفي هذا الصدد، قدمت الأطراف السودانية اقتراحاتها بشأن الدستور الوطني الانتقالي. وبالتالي يتم حالياً دراسة الدستور الوطني. والمؤسسة الأخرى التي نص عليها اتفاق السلام الشامل هي لجنة التقييم التي يجب تشكيلها بعد وضع الدستور الوطني المؤقت لتتطلع بمراقبة تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتقوم، على المدى المتوسط، بتقييم الترتيبات الخاصة بالوحدة.

90. وصل وفد من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الخرطوم في 3 أبريل 2005، بهدف الترتيب لمشاركة الحركة في حكومة الوحدة الوطنية في السودان. ومن جهة أخرى، يوجد حاليا عدد من أعضاء الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب إفريقيا لتلقي التدريب في مجال الحكم وغيره من الميادين. وتندرج هذه المبادرة ضمن جهود الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان لتحويل نفسها إلى حزب سياسي قادر على تحمل مسؤولياته الحكومية خلال الفترة الانتقالية. ويجري حاليا الحوار بين أطراف الشمال بهدف المشاركة في عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ومن جانبها دعت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى إجراء حوار بين جميع حركات جنوب السودان.

91. قرر مجلس الأمن في 24 مارس 2005، بموجب قراره 1590 (2005) إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها 6 أشهر، كما قرر أن تتألف البعثة من 10 آلاف عسكري وعناصر مدني مناسب على أقصى حد، بما في ذلك 715 من أفراد الشرطة المدنية. وقد وافقت حكومة السودان على إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان.

92. ستشمل تفويض بعثة الأمم المتحدة في السودان، من بين أمور أخرى، دعم تنفيذ اتفاق السلام عن طريق رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه والتحقيق في الانتهاكات والقيام، في نطاق قدراتها ومناطق نشرها، بتيسير وتنسيق العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا والمساعدة الإنسانية ومساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل بالتعاون مع سائر الشركاء الدوليين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام والإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان.

93. كما قرر مجلس الأمن الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باتخاذ الإجراءات اللازمة في مناطق نشر قواتها وحسبما تراه مناسبا في إطار قدرتها لحماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشأتها ومعداتنا، ولضمان حرية انتقال أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وآلية التقييم المشترك وأفراد لجنة الرصد والتقييم، وذلك دون المساس بمسئولية حكومة السودان عن حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك.

94. كما هو معلوم لدى المجلس، فإن المجلس التنفيذي كان قد أنشأ، خلال اجتماعه المنعقد في عام 2003 في مابوتو، لجنة وزارية حول إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع في السودان. وتشمل اللجنة التي تترأسها جنوب إفريقيا الجزائر ومصر وإثيوبيا والجابون وكينيا ونيجيريا والسنغال والسودان. اتخذت اللجنة منذ تشكيلها جملة من المبادرات التي ترمي إلى تعزيز مساهمة الاتحاد الإفريقي في عملية إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع في السودان، وذلك في إطار الجهود العامة لتعزيز اتفاق السلام الشامل. وعلى هامش الدورة السادسة العادية للمجلس التنفيذي المنعقد في 2005 بأديس أبابا، عقدت اللجنة الوزارية اجتماعا تمخض عنه قرار بتنظيم ورشة عمل في 18 أبريل 2005 في كاب تاون. وكان الهدف من ورشة العمل إطلاع اللجنة على اتفاق السلام الشامل ووضع استراتيجية لمشاركة الاتحاد الإفريقي في عملية إعادة

البناء في السودان. كما كانت اللجنة قد اتفقت على القيام بمهمة تقييم إلى السودان من 22 إلى 26 مارس 2005.

95. وضعت ورشة عمل كاب تاون استراتيجية لمشاركة الاتحاد الإفريقي في عملية إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع في السودان، حيث ركزت على جوانبها السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتنمية. وفي هذا الإطار، يجدر الذكر بأن اللجنة وجمهورية جنوب إفريقيا كانتا قد أرسلتا في يونيو 2004 فريقا فنيا استطلاعيا إلى السودان لتحديد احتياجات هذا البلد. وبالتالي، كان قد تم إرسال مذكرات إلى الدول الأعضاء التي طلب منها تحديد المجالات التي يمكن لها أن تساعد فيها السودان بشكل أفضل. وحتى اليوم، فإن الجزائر ونيجيريا ومصر وكينيا وجنوب إفريقيا هي فقط التي ردت على الطلب. وبناء على الردود التي وصلت من الدول الأعضاء، قامت اللجنة بوضع " خطة أولية لتنفيذ" المشاريع الخاصة بإعادة البناء في السودان. وأحث الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بذلك، على الإبلاغ عن ردها.

96. سيجري تنسيق جميع مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي مع تلك التي يقدمها المجتمع الدولي بشكل عام. وفي هذا الصدد، سيتم التركيز، بشكل خاص، على ضرورة التعاون تعاوننا وثيقا مع بعثة التقييم المشتركة/الفريق المشترك لتقييم العملية الانتقالية الوطنية. وتشمل هذه العملية الأمم المتحدة والبنك العالمي وحكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

97. وفقا لما كان متفقا عليه في كاب تاون، قام وفد من اللجنة الوزارية بزيارة إلى الخرطوم وجنوب السودان من 22 إلى 26 مارس 2005. وقد تضمن الوفد الذي ترأسه وزير خارجية جنوب إفريقيا وزراء الخارجية وغيرهم من ممثلي أعضاء اللجنة. وقد شكلت المهمة مناسبة لتقييم الوضع على أرض الواقع في السودان وتحديد مجالات إضافية يمكن للاتحاد الإفريقي أن يساهم فيها بشكل فعال في تعزيز السلام في السودان.

98. وخلال وجودها في السودان، التقت اللجنة برئاسة السيد عمر حسن أحمد البشير والنائب الأول للرئيس السيد علي عثمان طه ورئيس الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان السيد جون غرنق ومساعدته ريك مشار. وقد اطلع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الدكتور جان برونك وآلية التقييم المشتركة بجانبها الحكومي للجنة على مبادرات الأمم المتحدة، بما في ذلك تقرير مهمة التقييم المشتركة.

99. انعقد مؤتمر دولي للمانحين حول السودان يومي 11 و12 أبريل 2005 في أسلو، النرويج. شارك في هذا المؤتمر اللجنة حول إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع باسم الاتحاد الإفريقي. وكان المؤتمر يهدف أساسا إلى حشد دعم مالي دولي لصالح السودان خلال عملية إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع في هذا البلد. وقامت الهيئة المشتركة بين حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان والفريق المشترك للعملية الانتقالية الوطنية بتقديم وثيقة مشتركة حول الاحتياجات في مجال إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع في السودان. وقد تمكن المؤتمر من تعبئة 4,5 مليارات من الدولار الأمريكي للمرحلة الأولى لخطة تنمية السودان التي تغطي الفترة

من 2005 إلى 2007. وتشمل هذا المبلغ المساهمات لصالح بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

100. يتعين على الاتحاد الإفريقي أن يقوم، بالاتفاق مع المجتمع الدولي، بمواصلة تقديم الدعم القوي للأطراف السودانية في إطار تنفيذ اتفاق السلام الشامل ويتحلى، في سبيل ذلك بالعزم نفسه الذي كان قد مكن من توقيع هذا الاتفاق، ويعمل من أجل إرساء السلام في كافة أرجاء السودان. وبما أن الفترة الأكثر صعوبة بالنسبة للدول التي تخرج من الأزمات هي تلك التي تأتي مباشرة بعد توقيع الاتفاقات، فإن السودان يحتاج إلى مساعدة ملموسة منسقة ومناسبة خلال فترة ما بعد النزاع.

### تاسعا - بعثة التقييم برئاسة الاتحاد الإفريقي واقتراحات بشأن تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان

101. كما هو مبين أعلاه ومتابعة للمقرر الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي خلال اجتماعه المنعقد في 20 أكتوبر 2004 بشأن تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، طلب المجلس من المفوضية أن ترفع تقارير عن عمليات البعثة بشكل منتظم وتقدم اقتراحات لتعزيز أدائها الميداني. وطلب اجتماع مؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقد في أبوجا من مجلس السلم والأمن استعراض عمليات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز فعاليتها. وقد تقدم الاجتماع السابع للجنة المشتركة بالطلب نفسه إلى مجلس السلم والأمن. ومن جهة أخرى وفي ضوء الوضع الأمني والإنساني السائد بدار فور، شدد العديد من المؤسسات والمنظمات الإنسانية على ضرورة تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

102. في هذا السياق، قامت بعثة التقييم برئاسة مفوض السلم والأمن للاتحاد الإفريقي بزيارة إلى السودان من 10 إلى 22 مارس 2005. وكانت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد دعيت إلى الانضمام إلى هذه البعثة التي كان الهدف منها تحديد الاحتياجات قصد تعزيز جهود دعم السلام في دار فور وذلك عن طريق تقييم الوضع الأمني مقارنة بالجوانب الأخرى لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وبحث سبل ووسائل تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، بما في ذلك تقييم فعالية ومقيدات عمل بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، إضافة إلى النظر في إمكانية تغيير تفويضها ومفهوم العمليات لديها وتشكيلها وقوتها العددية.

103. تم تحديد الفترة الزمنية لهذه الزيارة بناء على عدة عوامل: في واقع الأمر، كانت عملية نشر العنصر العسكري من البعثة على وشك الانتهاء، بينما كان يتم نشر الشرطة المدنية. ومن جهة أخرى، فبينما كان هناك مؤشرات كثيرة على أن البعثة توشك على أن تحقق أهدافها، فإن الوضع الأمني بقي غير مقبول، ذلك أن عدد الأشخاص المشردين داخليا أو المهجرين بالتشريد في دار فور قد تضاعف منذ السنة



الماضية، بل إنه أخذ في التزايد. ومن جهة أخرى، استمرت الأطراف في انتهاك الاتفاقات التي أبرمت في نجامينا وأبوجا، بينما كانت محادثات أبوجا متوقفة. وبناء على ما سبق، تبين أن من الضروري استعراض الوضع الأمني بأكمله.

104. قام فريق التقييم بزيارة إلى كافة القطاعات التي انتشرت فيها بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، حيث تم إطلاعها على الوضع العسكري. وفيما توشك عملية انتشار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على الانتهاء، فإن من الواضح أن القوة العددية الحالية لا تكفي لتنفيذ تفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالفعالية المطلوبة. وفي المناطق التي انتشرت فيها، تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بعمل مميز. إلا أن هناك مناطق واسعة خارج نطاق عملها نادرا ما يمكن لها الوصول إليها. وتشمل هذه المناطق مناطق الاحتكاك المحتملة والمناطق التي ستصبح مركز اتصال لعودة المشردين داخليا.

105. إن الوضع الأمني غير المستقر لا يزال يشكل حجر عثرة أمام العمل الجبار الذي تقوم به بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وأما عن الافتراضات التي تم تشكيل البعثة على أساسها، لا سيما فيما يخص قدرة حكومة السودان على تحمل مسؤولياتها في مجال حفظ السلام والمستوى العام للالتزام بالاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار، فإنه لم تثبت صحتها. ويضاف إلى ذلك القيود المادية التي تعمل البعثة في ظلها وما نجم عنها من وضع لن يكون مرشحا للتحسن طالما أن القوة التي يتعين عليها مواجهة هذا الوضع لا تمتلك الأعداد الكافية لتنفيذ المهام المسندة إليها.

106. أكدت البعثة أنه من غير الضروري تعديل التفويض الحالي. إلا أنه ينبغي إعادة ترتيب الأولويات داخل هذا التفويض وذلك بالتركيز بقدر أكبر على تهيئة بيئة آمنة، لاسيما في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية وتعزيز الإجراءات الخاصة بإعادة الثقة. و إلى حد كبير، فقد تم تحقيق ذلك بمبادرة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وإن تعاوننا أوثق بين العنصر العسكري والشرطة المدنية سيكون عاملا أساسيا لمفهوم العمليات، حيث يقوم العنصر العسكري بتوفير الدعم اللازم لمبادرات العنصر المدنية الرامية إلى مساعدة الحكومة السودانية على تحمل مسؤولياتها الخاصة بتوفير الأمن في القرى ومخيمات المشردين داخليا.

107. بالرغم من أن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تكاد تبلغ السقف المرخص به لقوتها العددية، فإن من الواضح أنها دون قدرتها العملية الكاملة. ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة ومختلفة. في البداية، يتعين إيجاد حل لضعف الهيكل الحالي للبعثة، لأن ذلك سيشكل عاملا أساسيا سواء فيما يخص قدرة بعثة الاتحاد الإفريقي على تنفيذ تفويضها الحالي أو النظر في إمكانية إجراء تغيير في هيكلها مستقبلا. ويوجد هذا الضعف في المراقبة والدعم اللوجستي والتسيير.

108. إن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة في العمليات وإن كان أساسيا فإنه لا يكفي لسد العجز في القدرة المترتب على الوضع الحالي والتغيير الذي طرأ على ترتيب الأولويات. وقد تغيرت ديناميكية العملية العسكرية إلى حد كبير، وهناك حاجة متنامية إلى أن تكون بعثة الاتحاد الإفريقي أكثر نشاطا، إذا أرادت أن تنجح. ورغم ما حققته من إنجازات، فإن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لا تمتلك قوة عددية كافية لسلوك

هذا النهج. وبقوتها العددية الحالية، فإن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لن يكون في وسعها الإبقاء على وجود فعال في بعض المناطق إلا إذا لجأت إلى استخدام الاحتياطيين، الأمر الذي سيجعل من الصعب نشر هؤلاء الاحتياطيين اللهم إلا إذا كان في إطار رد فعل.

109. عسكريا، ينبغي أن تكون القوة قادرة على تشجيع بيئة آمنة في كافة أرجاء دار فور. إلا أن ضرورة الإبقاء على الانتشار الدائم في كافة المناطق ستكون متناسبة مع مستوى المسؤولية التي تتحملها حكومة السودان ونسبة العودة في صفوف الأشخاص المشردين داخليا. وفيما يخص هذه العودة، يبدو أنه لن يكون هناك مزيد من العودة في صفوف اللاجئين، اللهم إلا إذا تمت تهيئة الظروف المناسبة وفي مقدمتها توفير بيئة آمنة ووسائل تمكنهم من سد احتياجاتهم. ولهذا السبب، يمكن القيام، في المستقبل المنظور، بنشر قوة صغيرة نسبيا قادرة على الاستجابة لاحتياجات أقاليم خاصة في دار فور، في المناطق الأكثر حساسية. وستستقبل المناطق الأقل استقرارا عددا أكبر من القوات مقارنة بالمناطق التي تشهد وضعا أكثر هدوءا. وبطبيعة الحال، يجب أن يكون هناك نوع من المرونة لتصحيح عملية الانتشار.

110. أكدت بعثة التقييم أن الوضع الأمني الميداني لم يتحسن بعد تعزيز قوات الشرطة التابعة لحكومة السودان. وإضافة إلى ذلك، فإن الشرطة المحلية تواجه بعض القيود، وفي مقدمتها عدم كفاية التجهيزات التي تمتلكها. ولإعادة الثقة بالشرطة وضمان ممارسات دولية في مجال الشرطة، ينبغي أن تعمل الشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى جانب قوات الشرطة التابعة للحكومة السودانية. ويتعين على الشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان أن تنسق المساعدة التي تقدمها الجهات الدولية المانحة في مجال تعزيز القدرات، كما يجب عليها وضع خطة عمليات جديدة وشاملة بهدف التكيف مع الوضع الميداني. إلا أن من الواضح أنه لن يكون بالإمكان تنفيذ هذه الخطة بشكل مناسب بدون الدعم اللوجستي المناسب.

111. ولضمان الفعالية وفتح طرق المواصلات، أوصت لجنة التقييم بإنشاء لجنة تنسيق تضمن في عضويتها شرطة حكومة السودان وبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والمنظمات غير الحكومية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وستكون هذه اللجنة بمثابة منتدى يتم من خلاله التوفيق بين القضايا الشرطية والعسكرية والإنسانية. وفي المدى القريب، يتعين التعجيل بنشر الجزء الباقي من القوة العددية المرخص بها.

112. رأت لجنة التقييم أن التفويض الحالي للشرطة المدنية يوفر أساسا مناسباً للأنشطة الشرطية المطلوبة. واستجابة لمطالب السكان المحليين والوكالات الإنسانية الخاصة بتعزيز الأمن وإجراء تحقيقات حول الجرائم المرتكبة داخل مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، تم اتخاذ قرار بنشر الشرطة المدنية في مزيد من مخيمات المشردين داخليا والقرى. ومن الأهمية بمكان أن تكون الشرطة المدنية حاضرة في القرى التي تواجه مشاكل كبرى والتي تقع داخل نطاق عمل الإغاثة الإنسانية وذلك بهدف تشجيع بيئة آمنة للعائدين من المشردين داخليا. الأمر الذي يتطلب نشر مزيد من أفراد الشرطة.

113. وفي ضوء ما سبق، أوصت لجنة التقييم على أن يتم في البداية تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على مرحلتين، مع عملية متابعة قد يجري إقرارها في سبتمبر 2005. وتهدف الفترة الأولى التي من المفروض أن تنتهي في أواخر مايو 2005 إلى تمكين بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من تسيير عملياتها بشكل كامل وبقوتها العددية المرخص بها والتي تصل إلى 3320 عنصراً. ويتطلب تحقيق هذا الهدف نشر عاملي الإغاثة الإنسانية والشرطة والهيئات المدنية الأخرى بشكل كامل وتوفير الدعم اللوجستي الإداري المتبقي، إضافة إلى تعزيز هياكل التنظيم والإدارة والقيادة والمراقبة والرصد.

114. أما المرحلة الثانية التي قد تبدأ مع عمليات الانتشار في يونيو-أغسطس، فإنها ستتمكن من تعزيز القوة العددية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. ويرى مخطوطو الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة أنه سيكون من الضروري نشر 5885 عسكري و1760 عنصر من الشرطة المدنية (وعاملين مدنيين). وسيؤدي نجاح المرحلة الثانية إلى الالتزام بشكل أفضل باتفاق نجامينا الإنساني لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا، كما سيوفر بيئة آمنة للأشخاص المشردين داخل المخيمات وحولها وكذلك وصولاً أفضل إلى المساعدة والخدمات الإنسانية لصالح المدنيين الذين لم يتم بعد تشريدهم (أو العائدين) والذين يعتبرون ضعفاء. وليس من المتوقع أن تجري، خلال هذه المرحلة، عمليات عودة واسعة النطاق، وذلك بسبب استمرار العنف. وحتى إذا تم توفير بيئة آمنة في كافة أرجاء دار فور، فإن غياب الأمن الغذائي وتدمير الاقتصاد والخلل شبه التام في معايير الحياة ستحد من عدد العائدين في المستقبل المنظور.

115. وتهدف المرحلة الثالثة التي يمكن اعتبارها مهمة متابعة لكونها تنقل العملية إلى مرحلة جديدة، إلى المساهمة في توفير بيئة آمنة في كافة أرجاء دار فور بهدف تمكين عودة الأشخاص المشردين داخلياً. ويجب أن يتم ذلك قبل الموسم الزراعي في ربيع 2006 في إطار تعاون وثيق بين العنصر العسكري والشرطة المدنية والمنظمات الإنسانية والإنمائية والسلطات المدنية والسكان الضحايا. واحترام هذه المدة، يتعين اتخاذ قرار بهذا الخصوص في سبتمبر 2005. وستتطلب هذه المرحلة زيادة كبيرة في عدد أفراد البعثة، حيث قدر الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة هذه الزيادة بـ 12300 عسكري وشرطي وعامل مدني. إن درجة نجاح هذه المرحلة ستحدد بناء على نسبة عودة المشردين داخلياً واللاجئين وعودة الحياة الطبيعية وذلك في ظروف أمنية مماثلة لتلك التي كانت قائمة قبل اندلاع الأزمة الحالية في فبراير 2003.

116. ومن جهة أخرى، رفعت لجنة التقييم عدداً من التوصيات الرامية إلى تحسين إدارة عمليات الدعم للبعثة. كما تم رفع توصيات بشأن توفير الدعم للبعثة مع التركيز على أربع مجالات، وهي توفير الدعم لعنصر الشرطة المعزز والدعم الصحي والعمليات الجوية وضرورة القيام بعمل مناسب لتأمين طرق التموين للبعثة. وعلى وجه الخصوص، يجب توفير مزيد من احتياطي المواد الغذائية والوقود والمياه والأدوية تحسباً لأي انقطاع في توصيل المؤن نتيجة لسوء الظروف الجوية أو أعمال تنفيذها العناصر التخريبية. كما أوصت لجنة التقييم بحماية عمليات إعادة التموين والدعم بشكل روتيني.

## عاشرا - ملاحظات

117. منذ تقرير الأخير إلى المجلس، فإن الوضع في دار فور لم يشهد أي تحسن ملموس، لاسيما في المجالين الحاسمين المتمثلين في الأمن والحوار. ولا يزال انعدام الأمن سيد الموقف في المنطقة، مع استمرار الهجمات ضد المدنيين العزل التي تنفذها، خصوصا، مليشيات الجنجويد وقطاع الطرق الآخرين. كما أن هناك هجمات مستمرة ضد المنظمات الإنسانية وتزايدا في أعمال قطاع الطرق المسلحين وحالات السرقة. الأمر الذي له تأثير سلبي على عملية توفير المساعدة الإنسانية التي تحتاج إليها السكان والجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات.
118. لم تلتزم الأطراف التزاما كافيا بمختلف الاتفاقات التي وقعتها، وبالتالي تهيئة الظروف المناسبة لوقف المعانات التي لا توصف للسكان المدنيين ونجاح مفاوضات السلام السودانية في أبوجا. وأحدثها مرة أخرى على التعجيل باتخاذ الإجراءات للوفاء بالتزاماتها، وفقا لاتفاق نجامينا الإنساني لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا، والتعاون بشكل كامل مع الاتحاد الإفريقي.
119. إن القرارات التي اتخذتها حكومة السودان بشأن سحب قاذفات القنابل من طراز أنتانوف من دار فور وقواتها من المواقع التي تحتلها بعد الهجمة التي نفذتها في ديسمبر 2004، تشكل خطوة على الاتجاه الصحيح وتستحق التقدير. ويؤمل في أن تشمل هذه القرارات أيضا عمليات القصف التي تنفذها الطائرات العمودية. إلا أنني ما زلت قلقا لأن حكومة السودان لم تقم حتى الآن بنزع سلاح وتحييد مليشيات الجنجويد المسلحة التي لا يمكن القبول بهجماتها المتواصلة على المدنيين.
120. أدعو حكومة السودان إلى أن تمتثل على الفور امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا. وتطالب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بنزع سلاح وتحييد مليشيات الجنجويد والقبض على قادة الجنجويد وأعدائهم الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأعمالا وحشية أخرى ثم تقديمهم للمحاكمة. وقد تبين لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من خلال تجربتها الميدانية أن آفاق تحسن الوضع الأمني في دار فور ستبقى قائمة ما لم يتم القيام بعمل ملموس في هذا المجال.
121. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تفي حركة العدالة والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان بالتزاماتها. ورغم الدعوات المتكررة التي وجهها الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة وقرارات اللجنة المشتركة، فإن هاتين الحركتين رفضتا إبلاغ لجنة وقف إطلاق النار عن مواقع قواتهما. وهذا أمر غير مقبول، ذلك أن الإبلاغ عن المواقع يشكل مطلبا أساسيا لبروتوكول أبوجا حول تعزيز الوضع الأمني في دار فور.
122. ومن جهة أخرى، كانت الحركات، خلال الفترة موضوع التقرير، متورطة في العديد من الهجمات ضد القوافل التجارية والمنظمات الإنسانية وفي أعمال مضايقة متواصلة ضد العاملين الإنسانيين. أحدثها على وضع حد لهذه الأعمال التي تخالف روح ونص الاتفاقات التي وقعتها حسب الأصول. إن عدم قيام الحركات بعمل فوري

يضع حد لهذا الوضع، يثير الشك حول صدق نواياها بوضع حد للنزاع في دار فور وإنهاء معانات السكان المدنيين بالإقليم.

123. بالرغم من الصعوبات الميدانية، فإن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان قد استمرت في أداء مهامها بكل عزم. وكما هو مبين أعلاه، فإن البعثة قد حققت نتائج ملموسة في المناطق التي انتشرت فيها، وإن كان هناك مناطق واسعة خارجة عن نطاق عملها بسبب النقص في عدد أفرادها في أغلب الأحيان. إن العمل الجبار الذي قامت به البعثة تستحق التقدير، خاصة أن عدد الهجمات ضد أفرادها وممتلكاتها قد تزايد خلال الفترة موضوع التقرير. وأريد أن اغتنم هذه المناسبة لأدين بشدة كل هذه الهجمات.

124. وخلال الأسابيع الماضية، عقدت اجتماعات مع عدد من ممثلي شركاء الاتحاد الإفريقي. وعلى وجه الخصوص، أجريت مناقشات مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ووزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس. وفضلا عن ذلك، أقيمت المفاوضات على اتصالات وثيقة مع شركاء آخرين للاتحاد الإفريقي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأعضاء فيها. ويسرني أن أشير إلى أن شركائنا لم يكفوا، خلال كل هذه الاتصالات، عن التعبير عن تقديرهم لجهود قادة الاتحاد الإفريقي ودعمهم المتواصل للإجراءات التي اتخذت من أجل استئناف مفاوضات السلام في أبوجا ولعمليات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على حد سواء.

125. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن كان قد طلب، في تقريره 1590 (2005)، من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريرا إليه في غضون 30 يوما عن الخيارات التي تحدد كيف يمكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تعزز الجهود الرامية إلى توصيل السلام إلى دار فور، من خلال تقديم المساعدة المناسبة إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، بما في ذلك الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية والقيام بالاتصال مع الاتحاد الإفريقي، بتحديد سبل استغلال موارد بعثة الأمم المتحدة، ولاسيما عناصر الدعم اللوجستي ودعم العمليات، وكذلك القدرة الاحتياطية لتحقيق هذه الغاية. ومن جهة أخرى وخلال المشاورات مع الشركاء الثنائيين اقترح بأن يتم استغلال كافة القدرات المتوفرة بهدف تقديم مزيد من الدعم لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، لا سيما في مجال الاتصالات والدعم اللوجستي، بما في ذلك نقل القوات جوا.

126. ومهما تكن الصعوبات المتعلقة بالوضع في دار فور، فإنني مقتنع بأن جهود الاتحاد الإفريقي، إذا ما تم تكثيفها ومواصلتها بكل عزم، ستؤدي، في المستقبل المنظور، إلى إعادة السلام الدائم والاستقرار إلى هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، يتعين التعجيل بتعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. أوصي المجلس بإجازة الاقتراح الذي تقدمت به لجنة التقييم التي يرأسها الاتحاد الإفريقي، كما ورد في الفقرة 112 من هذا التقرير، وذلك بهدف رفع إجمالي القوة العددية للبعثة إلى 5887 عسكري و1561 شرطي مدني، وفقا لتنبؤات لجنة الأركان العسكرية. ومن شأن هذه الزيادة أن تشجع على الالتزام بالاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا وتهيئ بيئة آمنة للأشخاص المشردين محليا داخل المخيمات وحولها وللمساعدات والخدمات الإنسانية المخصصة للأشخاص العائدين إلى ديارهم والمدنيين الضعفاء.

127. وفي انتظار الموافقة على هذه التوصيات من قبل المجلس، أجريت اتصالات تمهيدية مع دول يحتمل أن تزود البعثة بأفراد، بهدف ضمان نشر العدد الإضافي من العسكريين والشرطيين في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، فإن المفوضية بصدد تنفيذ الاقتراحات التي تقدمت بها بعثة التقييم التي يرأسها الاتحاد الإفريقي والتي ستسهم في تعزيز قدرات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وتشمل الاقتراحات ما يلي:

- التخطيط الاستراتيجي على أساس مستوى عمليات القيادة؛
- توفير القوات، بما في ذلك التدريب لمواجهة الاحتياجات مستقبلاً؛
- التخطيط اللوجستي على الصعيد الاستراتيجي لدعم الاحتياجات الخاصة بالعمليات وذلك بالتعاون مع أركان قوات البعثة؛
- التخطيط الاستراتيجي على مستوى نظم الاتصالات؛
- توفير الموارد بهدف مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي واللوجستي؛
- وضع خطوط سياسية عريضة وتشجيع التنسيق لدعم قيادة الاتحاد الإفريقي؛
- الوقوف باستمرار على ما يجري في دار فور ونقل هذه المعلومات إلى قادة الاتحاد الإفريقي وإلى الشركاء بهدف تمكينهم من وضع سياسة منسقة وتوفير الدعم المناسب؛
- تطوير وإدارة استراتيجية لنقل المعلومات إلى مقر الاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع أركان قوات البعثة.

128. وإلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، يجب بذل جهود متواصلة لضمان استئناف مفاوضات أبوجا. وسأعلن موعداً لاستئناف هذه المفاوضات بعد الجولة الحالية من المشاورات مع الأطراف.

129. أوجه دعوة إلى الأطراف لكي تتحلى بالالتزام السياسي بهدف التوصل إلى اتفاق على أساس مشروع البروتوكول الإطارى لحل النزاع في دار فور الذي تم رفعه إلى الأطراف. ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك تسوية عسكرية للصراع. وأمل أيضاً في أن تتجاوز حركة/جيش تحرير السودان مشاكل القيادة التي تواجهها حالياً، ذلك أن نجاح المفاوضات يتوقف على إيجاد حل لهذه المشاكل. وأود أن أؤكد مجدداً الدعوة التي رفعها مؤتمر الاتحاد الإفريقي، خلال اجتماعه المنعقد في أواخر شهر يناير 2005 في أبوجا، والتي تشجع جميع القادة والأطراف الأخرى المعنية التي تدعم مفاوضات السلام السودانية حول دار فور على مواصلة جهودها، بشكل منسق، تحت قيادة المفوضية.

130. وأخيراً وفي إطار الجهود الرامية إلى وضع حد للنزاع في دار فور، يجب مواصلة التنسيق والمشاورات مع شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف. أشجعهم على الإبقاء على التزامهم القوي بالعملية. وكما أشار إليه المجلس خلال اجتماعه المنعقد في ليرفيل، فإنه يتعين على المجتمع الدولي، لاسيما مجلس الأمن للأمم المتحدة

- وأعضائها، أن يمارس ضغوطا متواصلة على كافة الأطراف لحملها على الوفاء بالتزاماتها والتعاون تعاوننا كاملا مع الاتحاد الإفريقي.
131. من شأن توقيع اتفاق السلام الشامل والإجراءات التي اتخذت لتنفيذها تسهيل الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية للصراع في دار فور. أحث طرفي اتفاق السلام الشامل على اتخاذ جميع الإجراءات التي تراها مناسبة للمساهمة في إيجاد تسوية سلمية للصراع في دار فور.
132. وفي الختام، أود أن أعبر عن تقديري للعمل الذي قامت به بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في ظروف صعبة للغاية. وأقدر العمل الذي يقوم به ممثلي الخاص وكذا الجهود التي يبذلها في إطار تعاونه مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسودان. كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى شركاء الاتحاد الإفريقي لما قدموه من مساعدة قيمة ومهمة.
133. أود أيضا أن أعبر عن شكري الجزيل للرئيس أولوسيجون أوباسنجو، رئيس الاتحاد الإفريقي لجهوده المتواصلة وتفانيه وعزمه على العمل من أجل أن ينجح الاتحاد الإفريقي في التغلب على التحديات التي يواجهها في دار فور.

2372

عدد أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (2)الملحق (أ)

فيما يلي التوزيع:

454

13

15

23

48

05

34

24

أ. المراقبون العسكريون

1. الجزائر

2. الكونغو

3. السنغال

4. نيجيريا

5. موزمبيق

6. مصر

7. غانا

39	8. جنوب إفريقيا
23	9. ناميبيا
20	10. الجابون
30	11. كينيا
20	12. غامبيا
10	13. موريتانيا
15	14. مالي
10	15. رواندا
15	16. زامبيا
15	17. مالوي
04	18. بوركينافاسو
13	19. الكاميرون
10	20. الاتحاد الأوروبي
03	21. الولايات المتحدة الأمريكية
18	22. تشاد
16	23. حكومة السودان
15	24. حركة/جيش تحرير السودان
16	25. حركة العدالة والمساواة
245	ب. الشرطة المدنية
26	ج. العاملون الدوليون/أعضاء لجنة التحقيق المشتركة
1647	د. قوة الحماية
587	1. نيجيريا
392	2. رواندا
196	3. غامبيا
196	4. السنغال
35	5. كينيا
241	6. جنوب إفريقيا
12	هـ. فريق العمل المتكامل لدار فور



عدد أفراد البعثة في القطاعات

## الملحق (ب)

تم توزيع عدد أفراد البعثة في القطاعات كما يلي:

الرقم المتسلسل	مكان التعيين	المراقبون العسكريون	الشرطة المدنية	العاملون الدوليون/لجنة وقف إطلاق النار	قوة الحماية	ملاحظات
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز)
1.	المقر العام للبعثة المقر العام لقوات البعثة	70	7	26	65	232
2.	القطاع 1	45	19		207	271
3.	القطاع 2	45	29		207	283
4.	القطاع 3	47	29		143	217
5.	القطاع 4	45	16		196	259
6.	القطاع 5	47	20		196	265
7.	القطاع 6	49	19		214	308
8.	القطاع 7	46	18		196	261
9.	القطاع 8	48	24		196	265
10.	أبشي	11				11
<b>الإجمالي</b>		<b>454</b>	<b>245</b>		<b>1647</b>	<b>2372</b>

الملحق (ج): المساهمات المعلنة و المساهمات التي تم استلامها  
وضع مساهمات الجهات المانحة لدار فور  
العملة: دولار أمريكي

بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (2)

بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (1)

الإجمالي بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (1) و (2)	الإجمالي بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (2)	المساهمات العينية المعلنة	المساهمات النقدية المعلنة	الإجمالي بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (1)	المساهمات العينية المعلنة	المساهمات النقدية المعلنة	الجهات المانحة
16,552,745.50	16,552,745.50	15,037,593.98	1,515,151.52	-	-	-	كندا (1)
115,535,794.44	100,604,794.44	-	100,604,794.44	14,931,000.00	-	14,931,000.00	الاتحاد الأوروبي
2,476,870.00	1,311,750.00	-	1,311,750.00	1,165,120.00	-	1,165,120.00	ألمانيا
1,558,250.62	1,558,250.62	-	1,558,250.62	-	-	-	النرويج
7,020,848.02	5,020,848.02	-	5,020,848.02	2,000,000.00	2,000,000.00	--	هولندا (2)
577,426.90	443,360.67	-	443,360.67	134,066.23	-	134,066.23	السويد
736,664.25	-	-	-	736,664.25	-	736,664.25	الدانمرك
25,756,000.00	22,080,000.00	22,080,000.00	-	3,676,000.00	-	3,676,000.00	المملكة المتحدة (3)
102,426,485.05	95,086,485.05	95,086,485.05	-	7,340,000.00	7,340,000.00	-	الولايات المتحدة (4)
1,763,907.73	1,763,907.73	-	1,763,907.73	-	-	-	فرنسا
828,352.83	588,352.83	-	588,352.83	240,000.00	-	240,000.00	إيطاليا
200,000.00	-	-	-	200,000.00	-	200,000.00	كوريا الجنوبية
659,750.00	659,750.00	-	659,750.00	-	-	-	أيرلندا
132,626.00	-	-	-	132,626.00	-	132,626.00	اليومان
2,070,000.00	2,070,000.00	-	2,070,000.00	-	-	-	اليابان
678,426.05	678,426.05	-	678,426.05	-	-	-	بلجيكا
278,974,147.39	248,418,670.91	132,204,079.03	116,214,591.88	30,555,476.48	9,340,000.00	21,215,476.48	المساهمات

- (1) تشمل المساهمة النقدية العينية استئجار طائرات الهليكوبتر.
- (2) قدمت هولندا مساهمة قدرها 2 مليون دولار أمريكي من خلال اللجنة العسكرية المشتركة لاستئجار طائرات الهليكوبتر.
- (3) تشمل المساهمة العينية للمملكة المتحدة، بشكل أساسي، شراء العربات.
- (4) تشمل مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل أساسي، بناء مخيمات الإسكان وشراء التجهيزات والتكاليف الخاصة بالصيانة.

**African Union Commission (AUC)**

**PAPS Digital Repository**

**<https://papsrepository.africa-union.org/>**

---

PSC Outcomes

Communiqués

---

2005-04-28

# Communiqué of the 28th Meeting of the Peace and Security Council of the African Union Held on 28 April 2005, Addis Ababa, Ethiopia.

Peace and Security Council

African Union Commission

---

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1326>

*Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)*